تصور
المستقبل
المتخيل
ANBARIYA
SUDAN
4 PT
S.G.
WEAVING
السودان
٤ قروش
جمهورية السودان
THE REPUBLIC OF T
صحة وتعليم مجان

الفهرس

الفهرس 1

الملخص التنفيذي 2

خلفية 4

المنهجية 7

جمع البيانات الكمية 7

جمع البيانات النوعية 8

القيود 8

النتائج 10

الحكومة 13

القطاع الخاص 16

توصيات للقطاع الخاص 18

القطاع الصحي 18

توصيات للقطاع الصحي 21

المجتمع المدني 21

الثقة في المجتمع المدني 21

أدوار المجتمع المدني 21

كيفية تعزيز المجتمع المدني؟ 23

التعليم 25

الرضا 25

توصيات لقطاع التربية والتعليم 26

العلاقات الإجتماعية 27

المساواة بين الجنسين ووضع المرأة 27

توصيات للمجتمع المدني 29

توصيات للمجتمع المدني الذي يركز على الشباب 29

توصيات للمجتمع المدني الذي يركز على المرأة 29

الثقافة والروتين 30

تأسيس روتينات جديدة 31

الإستنتاجات 32

الملخص التنفيذي

تصورات المستقبل هي منارة لإرشاد الأفراد والأمم على حد سواء. إن صياغة صورة مشرقة للآمال والأحلام المجردة يمكن استخدامها لعكس هندسة للخطوات الملموسة من أجل التنمية. وفي سياق متأثر بالصراع مثل السودان، الذي عانى من العديد من التحولات السياسية والمظالم الإجتماعية التاريخية، فإن صياغة صورة واضحة للمستقبل المشترك تعد خطوة أساسية لحشد الجهود نحو تحقيق ذلك.

وفي هذا السياق، أجرت أندريا دراسة بعنوان **"رسم المستقبل المتخيل"** بدعم من منظمةPACT **لفهم التصورات والآمال المستقبلية للمجتمعات السودانية في بيئة ما بعد الحرب**. تكشف النتائج عن مستوى صحي من التأمل بين السودانيين العاديين في الأسباب الجذرية للصراع المستمر، وتقدم رؤى تجسد **مطالب ثورة ديسمبر 2018 - "الحرية والسلام والعدالة".**

استخدمت الدراسة نهجاً مختلطاً; عن طريق جمع **174 إستجابة للإستطلاع** من السودانيين النازحين إلى البلدان المجاورة وداخل البلاد. وقد أشركت 9 من المطلعين على القطاعات لفهم التحديات والفرص والتوصيات المختلفة الخاصة بكل قطاع والتي يمكن أن تساهم في تحسين السودان وتطويره. تناولت الدراسة ستة قطاعات رئيسية: الحكم، القطاع الخاص، الصحة، التعليم، العلاقات الإجتماعية، المجتمع المدني والثقافات اليومية والروتين والتقاليد. تم استخدام التحليل الموضوعي وتحليل تكرار الكلمات لإستخلاص نتائج ملموسة من البيانات التي تم جمعها.

وبما أن 76٪ **من المشاركين في الإستطلاع قد نزحوا بسبب الصراع المستمر، فقد أعطى الكثيرون الأولوية لـ "السلامة والأمن" بنسبة 64٪ من أجل التنمية المستقبلية في السودان. أعرب خمسة وثمانون بالمائة (85٪) من المشاركين عن دور واضح أو محتمل يمكن لعبه في تحقيق التنمية المستقبلية للسودان.**

من خلال ثلاث طرق رئيسية: (1) التعبئة السياسية مثل تشكيل أحزاب سياسية أو مجموعات ضغط سياسية لحل الأزمة؛ (2) القيام بجهود التوعية والدعوة لنشر الخطاب المناهض للحرب والذي يجسد المشاركة في المجتمع المدني؛ وأقلية طفيفة (3) الالتحاق بالجيش السوداني.

عبر القطاعات، أعرب المشاركون عن تقديرهم للنماذج التي تركز على المواطن والتي تتجاوز الإنقسامات على أسس عرقية وإقليمية وثقافية. اعترف الإتفاق بالإجماع بالواقع غير العادل إجتماعيًا في السودان قبل الحرب بإعتباره محركًا للصراع المستمر، وأظهر رغبة واضحة في القضاء على تأثيره في المستقبل من خلال حكومات حرة يسهل الوصول إليها وتتمحور حول المواطن وأنظمة تعليمية وصحية بالإضافة للثقافات .

بالنظر إلى تجربة النزوح المؤلمة، فمن المفهوم أن عناصر الحياة المجتمعية والعادات المشتركة في الثقافة السودانية، والتي تتجلى في التجمعات الإجتماعية مثل حفلات الزفاف والجنازات، تحظى بتقدير كبير بين المشاركين. ويلاحظ **توق واضح للمجتمع والتضامن والمعاملة بالمثل**. وضمن هذا المطلب، تمنى المشاركون ترسيخ ثقافة تقبل الآخر والإنتماء للوطن واحترام بعضهم البعض.

ورغم أن المطالب واضحة وجديرة بالثناء، فإن الفحص الدقيق لأي من أصحاب المصلحة الذين ينبغي لهم أن يقودوا هذا التغيير يسلط الضوء على الإنفصال المفاهيمي بين آمال المشاركين والجهات الفاعلة المحفزة التي ينبغي لها أن تحقق هذه الآمال. وكان هذا واضحاً جداً في تصورات دور المجتمع المدني والسياسيين في الهياكل الحكومية. وعلى الرغم من ذلك، فمن الواضح أنه **يجب على الأفراد وأصحاب المصلحة على حد سواء إيجاد فرص للتعاون والتواصل والتنسيق من أجل بناء رؤية مشتركة لمستقبل السودان** تحفظ مصالح الوطن ومواطنيه قبل كل شيء.

خلفية

يعاني السودان من إنعدام الأمن وعدم الإستقرار منذ عقود، ولكن بشكل أكثر كثافة منذ أن أطلقت الإحتجاجات الأولى ثورة ديسمبر 2018. وفي فترة تميزت بتدهور كبير في الإقتصاد وإرتفاع تكاليف المعيشة، وجد الشعب السوداني نفسه في قلب البحث عن مكاسب السلام في العلاقة بين الديمقراطية والتنمية. بعد إراقة الدماء بلا رحمة والضغط الساحق من الإحتجاجات العامة، بشرت النساء والشباب السودانيون بفترة إنتقالية كان ينبغي أن تحقق المطالب الثلاثة للثورة:

"الحرية والسلام والعدالة"

وما تلا ذلك كان فترة إنتقالية مليئة بالتناقضات في الحكم بهدف إرضاء الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة المدنية والثوريين ذوي وجهات النظر والمصالح المتناقضة. وتم التوقيع على السياسات والإتفاقيات والقوانين، لكن النتائج الملموسة للأشخاص المتضررين بشكل مباشر من الصراع المستمر منذ عقود ظلت بعيدة المنال.

لقد أزال إنقلاب أكتوبر 2021 القناع عن المرحلة الإنتقالية المضطربة في السودان؛ وتوقف الدعم والتمويل الدولي الذي تم الحصول عليه من خلال الجهود الدبلوماسية المركزة للحكومة السابقة؛ وعادت حالة إنعدام الأمن الشديد وتكتيكات الدولة القمعية مع إستمرار تدهور إقتصاد البلاد. خارج الخرطوم، ظهرت المظالم التاريخية والإنقسامات العميقة الجذور على السطح عندما رتبت الجهات الفاعلة الدولية المختلفة مشاورات لتعزيز التوصل بسرعة إلى اتفاق من شأنه أن يتعامل مع السودان الذي كان بلا دولة فعليًا. وبعد أقل من عامين، في الساعات الأولى من يوم السبت 15 أبريل 2023، بدأت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع حربًا مفتوحة في العاصمة الخرطوم، مما أدى إلى إبطال كل إنجاز سياسي وعملية حتى الآن. وامتدت نيران العنف إلى المناطق المتضررة تاريخياً من النزاع في إقليم دارفور، مما أودى بحياة الآلاف من الأبرياء.

إعتبارًا من 30 أبريل 2024، نزح ما يقدر بنحو

8.7 مليون شخص **داخل السودان وخارجه**

تعود جذور الصراع في السودان إلى التاريخ الإستعماري للبلاد، حيث زرعت التعبئة السياسية على طول الإنقسامات العرقية والإقليمية بذور الصراع العنيف المتكرر، وقضايا عدم المساواة، والإستبعاد من آليات الدولة وفرص التنمية، مما أدى إلى تهميش نسبة كبيرة من الفئات الضعيفة في جميع أنحاء السودان، وخاصة غرب وجنوب البلاد. علاوة على ذلك، ظلت أطر الحكومة الإستعمارية الإستخراجية فاعلة بعد عقود من الإستقلال.

أثارت الأزمة المستمرة العديد من المخاوف لدى الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على حد سواء. وتصاعدت المخاوف من نشوب صراع إقليمي في الخلفية بينما تتصارع الدول المجاورة للسودان مع الصراع المسلح والأزمة الإقتصادية والتوترات السياسية في إثيوبيا ومصر وجنوب السودان على التوالي.

وقد تسبب الصراع في واحدة من أكبر أزمات النزوح التي شهدتها القارة؛ مطبقاً ضغوطاً إقتصادية على الدول المجاورة التي تستضيف آلاف السودانيين.

وقد سعت محاولات دولية متعددة إلى إيجاد حل سياسي للصراع، لكنها لم تلق سوى نجاح ضئيل. وكانت أول محاولة من نوعها قامت بها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة من خلال مفاوضات جدة تهدف إلى إقامة جسر بين الجنرالات المتحاربين؛ محاولة فشلت في النهاية. ويقود الجهود الدولية الأخرى لإنهاء الحرب الإتحاد الأفريقي والدول المجاورة مثل مصر وكينيا وإثيوبيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وقد ركزت هذه الجهود إلى حد كبير على إقناع الطرفين

المتحاربين بالجلوس على طاولة المفاوضات دون إعطاء الأولوية للأصوات المدنية، على الرغم من أنها تؤكد على إمكانية الحكم الديمقراطي المدني كحل رئيسي لعدم الإستقرار المستمر في السودان.

وفي السياق الحالي، تشكل التصورات المستقبلية فرصة ذهبية للبدء من الصفر إذا تم التركيز على الحلول الجذرية، وبذور السلام الإيجابي، بدلًا من الأهداف قصيرة النظر المتمثلة في إنهاء الحرب. بالنسبة لمثل هذه الرؤية التكوينية، فإن آراء وطموحات وآمال المدنيين السودانيين العاديين أمر بالغ الأهمية. لقد أحدثت الأزمة الحالية تحولًا كبيراً في التصورات والمواقف العامة حول السلام والأمن؛ وهو النموذج الحالي حيث لم يعد يُنظر إلى إتفاقات السلام على أنها كافية، وأصبح الحديث عن الحاجة إلى السلام أولوية بالنسبة للسودان ككل، وليس فقط للمناطق المتضررة تاريخياً. إن **فهم توقعات عامة السكان لمستقبل السودان في أعقاب الصراع الحالي هو وسيلة لرسم خارطة طريق نحو التعافي**

ومع ذلك، فقد تجاوز الصراع الدائر عامه الأول. ولا تزال الجهود الدولية والإقليمية لتعزيز الحل السياسي بعيدة المنال. وعلى الأرض، تواصل قوات الدعم السريع تقدمها إلى مواقع غير قتالية، مما يؤدي إلى نشر الصراع بشكل فعال في جميع أنحاء البلاد. بالنسبة للسودانيين، أدى ذلك إلى استمرار دائرة النزوح وعدم الإستقرار والقلق بشأن المستقبل. وبهذا المعنى، بنى العديد من المشاركين تصوراتهم المستقبلية على الواقع الحالي تحت مقولة "المستقبل يعتمد على الحاضر والماضي". غالبًا ما تكون الخطوط الفاصلة بين تصورات المستقبل وتوقع السيناريوهات غير واضحة، مما يحد من قدرة الفرد على أن يحلم بأحلام كبيرة.

علاوة على ذلك، فإن تأثير السياق الحالي يشكل عائقاً كبيراً أمام عمق تصور الأفراد الحالي لمستقبل السودان. وفي ظل محاربة النزوح والبطالة والمعاملة القمعية التي تمارسها الدولة بموجب قوانين الطوارئ، لا يملك المواطنون سوى أدوات محدودة للغاية للتدخل والتأثير على مستقبل السودان. التخيلات في ذروة الثورة أو الفترة الإنتقالية، حيث يمكن للمواطنين العاديين المشاركة والتأثير على من هم في السلطة وتعطيل هياكل السلطة من خلال الإحتجاجات والعصيان المدني وغيرها من أشكال المقاومة اللاعنفية؛ واليوم، تُركوا بدون أي من هذه الأدوات. على هذا النحو، فإن إنعكاس القوة الحالية للشعب السوداني وقدرته على التأثير في مستقبل السودان منحرف إلى حد كبير مما يؤدي إلى خيالات أقل جرأة.

كما تجدر الإشارة إلى أن الإستطلاع تم نشره في الفترة ما بين يناير وفبراير .2024 ويمثل هذا الإطار الزمني المرحلة الثانية من الصراع المستمر، حيث دخلت قوات الدعم السريع ولاية الجزيرة ووقع تحالف سياسي مدني إتفاقاً مع قوات الدعم السريع لحل الصراع – كلا التطورين صادمين. لقد مثل ذلك الوقت الذي أدى فيه الخطاب عبر الإنترنت حول الشخصيات السياسية والسودان ونهاية الصراع إلى استقطاب شديد لدى الجماهير السودانية. وقد انعكس هذا الإستقطاب في نتائج الدراسة التي

ترسم صورة للمواطنين الذين يشتركون في فهم الأسباب الجذرية للصراع في السودان، وتقدير أنه يجب معالجتها من أجل السلام المستدام، ولكن هناك فجوة في الأدوات والتقنيات اللازمة لتحقيق ذلك.

سعت الدراسة إلى إلتقاط هذا التنوع في الآراء والتخيلات لزرع رؤية لسودان مشترك ومحسن ومستقبلي للمساهمة في مكافحة الإستقطاب وبناء المجتمع والمساهمة في إنهاء الصراع.

من خلال تمويل من PACT، أجرت أندريا دراسة رسم خرائط المستقبل المتخيل لفهم ومشاركة طموحات وآمال ورؤى السودان المستقبلي من خلال عيون المدنيين العاديين.

WAWA ABA
"seed of the wawa tree"

symbol of hardiness,
toughness and perseverance

المنهجية

بناءً على بحث سابق تم إجراؤه حول مواقف وتصورات النساء والشباب فيما يتعلق بالسلام في السودان من قبل مركز كارتر [2]وشبكة صيحة[3]، فإن تصميم هذه الدراسة يعترف بتأثيرات السياق السياسي والواقع في السودان في الأشهر التي سبقت إندلاع الصراع. على وجه التحديد، قضايا ضعف مشاركة الشباب والنساء، وعدم المساواة الإجتماعية الموجودة مسبقًا، فضلًا عن المشاورات الراكدة بشأن العدالة الإنتقالية والترويج اللاواعي للسلام السلبي خلال فترة ما بعد الإنقلاب بعد أكتوبر 2021. دمجت هذه الدراسة عناصر من النهج القائم على حقوق الإنسان لتحقيق فهم آمال وتوقعات الأصوات السودانية المتنوعة بعد الحرب، مع تسليط الضوء على فهم الجمهور للسلام الإيجابي والسلبي كمقدمة لجهود بناء السلام في المستقبل.

إن النهج القائم على حقوق الإنسان له هدف مزدوج يتمثل في تثقيف الناس وتمكينهم بشأن حقوقهم مع زيادة قدرة ومساءلة أصحاب المصلحة المعنيين لدعم هذه الحقوق. وتوظف 5 مبادئ رئيسية:

1. **المشاركة**
2. **المسؤولية**
3. **عدم التمييز والمساواة**
4. **التمكين**
5. **الشرعية**

وقد استرشدت هذه المبادئ بالأدوات التي تم تطويرها في إطار المنهجية التي ركزت في المقام الأول على موضوعات التوقعات التالية:

- الحكومة - العلاقة بين المدنيين والحكومة؛ عمليات الدولة.
- القطاع الخاص – علاقة المجموعات المختلفة ووصولها، وخاصة النساء والشباب، إلى القطاع الخاص من خلال ريادة الأعمال والتوظيف العادل.
- المجتمع المدني – العلاقة بين المدنيين والجهات الفاعلة المدنية وكذلك دور الجهات الفاعلة المدنية في السودان المستقبلي.
- التعليم – الوصول إلى الخدمات والمؤسسات التعليمية وجودتها في المستقبل.
- الصحة – الوصول إلى الخدمات والمؤسسات الصحية وجودتها في المستقبل.
- العلاقات الإجتماعية – تحقيق وحماية المساواة بين الجنسين والعدالة الإجتماعية والتعددية الثقافية في السودان المستقبلي.

استخدمت الدراسة منهجًا مختلطًا يستخدم الوسائل الكمية والنوعية لتثليث النتائج المكملة بالمصادر الأولية والثانوية. وللحد من أي خطر محتمل للتحيز في الإختيار الذاتي في كلا نهجي جمع البيانات، كانت المشاركة طوعية بالكامل ودون أي تعويض مالي.

جمع البيانات الكمية

تم نشر استطلاع قصير عبر الإنترنت بإستخدام عينات الإستجابة الطوعية التي استهدفت 323 مشاركًا من خلال منصات التواصل الإجتماعي المختلفة بما في ذلك تطبيق واتس آب. تم حساب حجم العينة المثالي بإستخدام حاسبة حجم العينة عبر

الإنترنت وافترض مستوى ثقة قدره 95٪ وهامش خطأ بنسبة 5٪ ونسبة سكانية تبلغ 30٪. تم اختيار هذه النسبة السكانية لتعكس **نسبة السودانيين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت وفقًا لأحدث تقرير من Datareportal**[4].

حصل الإستطلاع على **174 إجابة. ضمن مستوى ثقة 95٪ ونسبة سكانية 30٪، يتوافق هذا مع هامش خطأ قدره 6.81٪.** وهذا ضمن معايير الصناعة لإعتماد نتائج الدراسة. استخدم الإستطلاع نفسه مزيجًا من الأسئلة ذات الإختيارات المتعددة والأسئلة المفتوحة. وكان الهدف من ذلك هو ضمان عدم مساعدة المشاركين بإجابات أو خيالات ومنحهم الحرية الكاملة للحلم بشكل واضح حول مستقبل السودان. بالإضافة إلى ذلك، تضمن الإستطلاع **أسئلة ديموغرافية أساسية لفهم ما إذا كان المشاركون قد نزحوا بسبب الحرب، ومهنهم السابقة ومواقعهم الحالية.**

جمـع البيانـات النوعيـة

ولتكملة نتائج الإستطلاع، تم إجراء سلسلة من المقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية (KIIs) بإستخدام عينات هادفة لإشراك الجهات الفاعلة والخبراء النشطين في مواضيع الدراسة باستخدام مبادئ النهج القائم على حقوق الإنسان الموصوفة أعلاه. في حين أوضحت البيانات الكمية **متطلبات وتوقعات السودان المستقبلي من منظور مدني**، سعت المقابلات النوعية المتعمقة إلى الخروج بتوصيات محتملة وخطوات وإقتراحات قابلة للتنفيذ لتحقيق هذا المستقبل.

أشركت الدراسة ما مجموعه 9 مخبرين، 5 **إناث و4 ذكور**، لتقديم رؤى إضافية ذات صلة بقطاعهم المحدد. ولتحقيق هذه الغاية، تم إشراك مخبر واحد فقط من كل قطاع. وبالتالي، لا يمكن افتراض أن الحلول والإجراءات والتوصيات المقدمة تعكس قطاعًا بأكمله. وبدلًا من ذلك، نشير إلى هؤلاء المخبرين باسم "المطلعين" بدلًا من "الخبراء". سعى تحليل البيانات إلى إيجاد تصورات مشتركة بين المطلعين والمستجيبين للإستطلاع؛ ولوحظ وجود الكثير من التداخل لدعم النتائج وتقديم التوصيات.

وقد تم إشراك المطلعين التاليين:

- صحفية سابقة وناشطة تعمل مع المجموعات المدنية الشعبية في السودان.
- رائد ورجل أعمال معروف عمل في القطاع الخاص في السودان لمدة 15عامًا.
- ناشطة نسوية مخضرمة ومديرة منظمة غير ربحية بارزة تركز على النساء،
- مناصر وناشط للشباب والسلام والأمن.(YPS)
- صحفية مخضرمة تابعة لشبكة الصحفيين السودانيين.(SJN)
- ممارس فني ومدير مشارك في المشهد الثقافي منذ 17 عاماً.
- طبيبة، مرشحة للدكتوراه ومعيدة تدريس في إحدى الجامعات الكندية المرموقة.
- معيدة مخضرمة منتسبة لجامعة الخرطوم قسم الدراسات العليا.
- محاضر مخضرم وعالم أنثروبولوجيا إجتماعية، منتسب لمركز دراسات السلام والتنمية بجامعة الخرطوم.

القيــود

وكما ذكرنا سابقاً، كان السياق الذي نُشر فيه الإستطلاع متقلباً للغاية. وقد قدم هذا القيود التالية لنتائج الدراسة:

- **76٪ من المشاركين تعرضوا للنزوح نتيجة الصراع المستمر في السودان**؛ ونتيجة لذلك، كانت غالبية الردود المتعلقة بتصورات الحكومة وهياكل الحكم قصيرة النظر نسبياً أو غير محددة، في إشارة إلى إعتماد السودان المستقبلي على كيفية إنتهاء الحرب الحالية.

- ولضمان عدم ميل المشاركين إلى أي تحيز أو خيال معين، كان الإستطلاع عبارة عن أسئلة مفتوحة إلى حد كبير. وهذا يعني أن الأمر يتطلب المزيد من الوقت والجهد لإكماله. وقد ساهم ذلك في وصول الإستطلاع إلى 174 فقط من أصل 323 إستجابة مستهدفة. ومع ذلك، يظل هامش الخطأ ضمن حدود معقولة، أقل من 10٪، وقد تم التحقق من صحة النتائج من خلال ردود المطلعين على القطاع.

- إن النزوح الجماعي والسياق السياسي المتغير بسرعة يعني أن **المشاركين كانوا يعانون من الإرهاق الشديد والإفراط في التحفيز بشأن الصراع المستمر في السودان.** وأدى ذلك إلى إفتقار بعض الردود إلى العمق أو التفصيل.

الموجودات

عينة توضيحية

تمثل عينة الإستطلاع **174** مشاركًا وافقوا جميعًا على المشاركة في الإستطلاع دون الكشف عن هويتهم. والفئات العمرية للمشاركين هي في الغالب فئة الشباب، في ذروة عمر إنتاجيتهم الإقتصادية **بدءاً من 25إلى 34 سنة** كما هو موضح في الشكل 1.

وكان أغلب المشاركين من **الذكور بنسبة 63٪ من العينة مقابل 36٪ من الإناث**.

التوزيع العمري للمشاركين

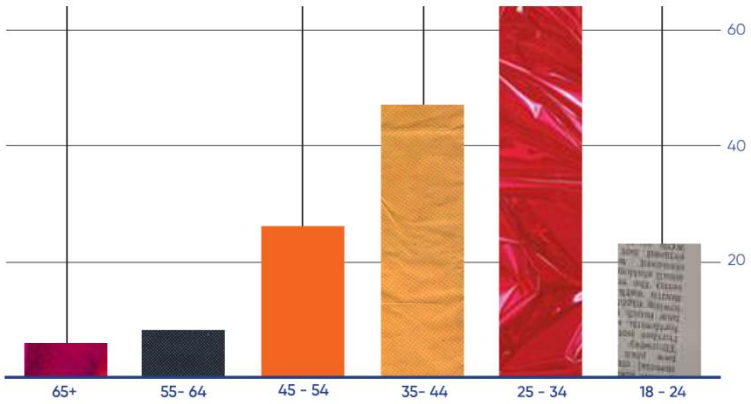

التوزيع النوعي للمشاركين

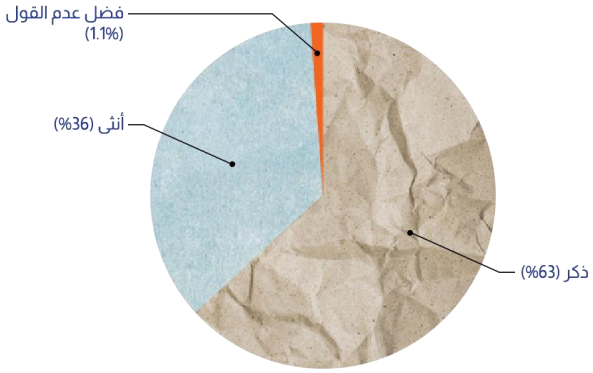

وكما ذكرنا سابقًا، أفاد 76٪ من المشاركين أنهم نزحوا بسبب الصراع المستمر. ويتجلى تأثير ذلك في الأولوية الأعلى تقييمًا للتنمية المستقبلية للسودان بين المشاركين.

هل نزحت بسبب حرب 15 أبريل؟

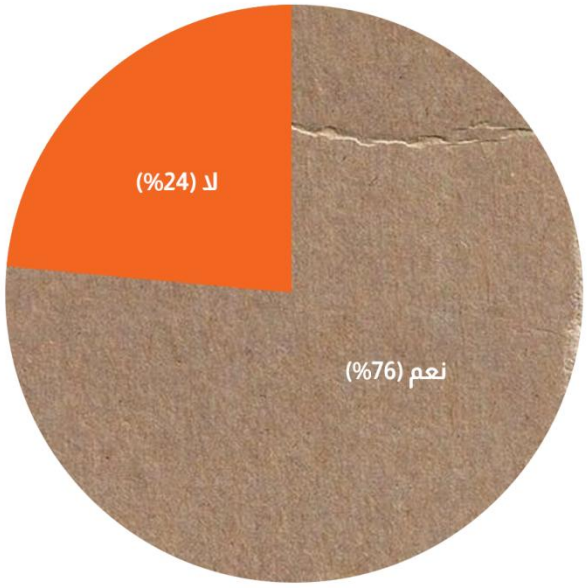

الأولويات الشخصية

قبل استكشاف الطموحات القطاعية لمستقبل السودان، طُلب من المشاركين إختيار القطاع الذي يعتقدون أنه يمثل أولوية قصوى للتنمية المستقبلية في السودان. أعطى غالبية المشاركين الأولوية لـ "السلامة والأمن" يليها "تشكيل الحكومة" و"العلاقات الإجتماعية/التماسك الإجتماعي".

بما أن 76٪ من المشاركين في الإستطلاع يعانون من النزوح بسبب صراع 15 أبريل، فمن المفهوم أن 64٪ من المشاركين يعتبرون "السلامة والأمن" أولوية للمستقبل. ويوضح التفصيل في هذا الإختيار الفهم الإجماعي بأنه **لا يمكن تحقيق أي شيء في دولة دون الأمن والأمان**. وكان أحد الردود المتكررة هو:

"بدون الأمن لا يمكن فعل أي شيء".

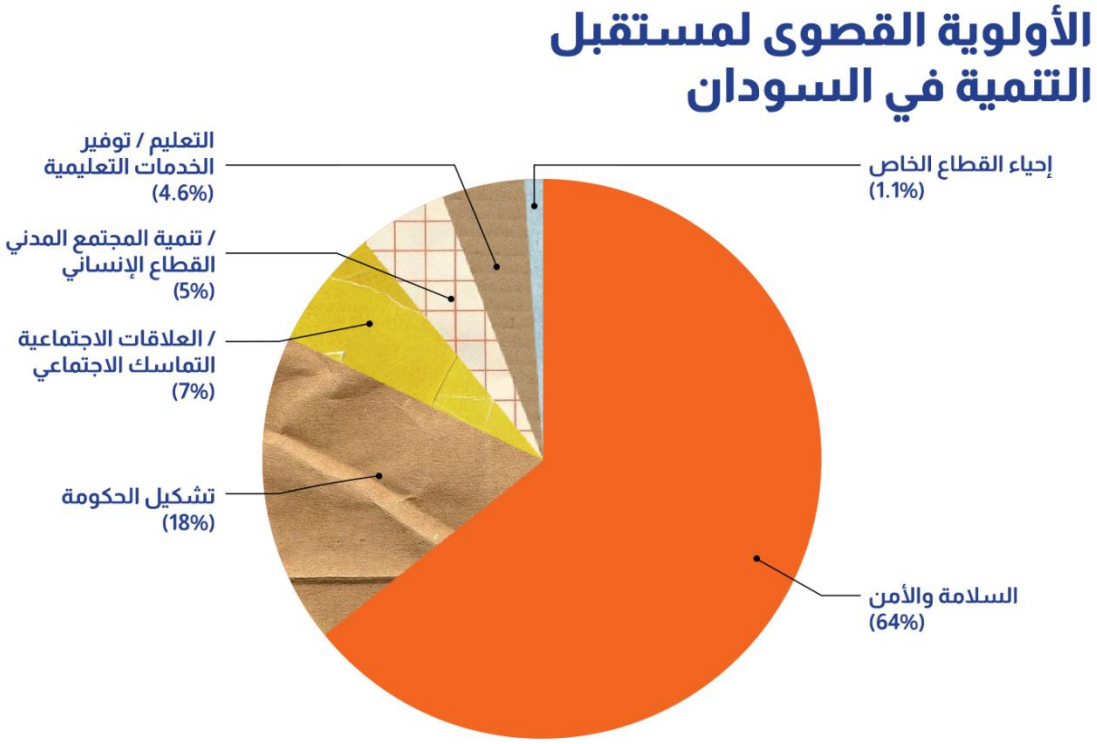

أوضح بعض المشاركين أن الأولوية تنبع من الحرب المستمرة وما تلاها من نزوح جماعي ومعاناة. ويوضح آخرون بإسهاب أن السودان قد نجا في السابق من الحكومات القمعية وضعف البنية التحتية وتقديم الخدمات، لكنه ظل مركزًا للاجئين في المنطقة بسبب سلامته وأمنه - مما يشير إلى الطبيعة الحرجة للسلامة والأمن. يقدم هذا الراي حجة قوية لتكملة الطبيعة التأسيسية للسلامة والأمن. كما تم تقديم صيغة عكسية للبيان بإستمرار من قبل المشاركين الذين اختاروا "السلامة والأمن"، مشيرين إلى أنه بمجرد تحقيق السلامة والأمن، يمكن تحقيق الأولويات المتبقية. ولتحقيق هذه الغاية، لوحظ بطبيعة الحال وجود علاقة قوية بين "السلامة والأمن" و"تشكيل الحكومة".

وحتى بين المشاركين الذين اختاروا الخيار الأول(الأمن والأمان)، فإن إجاباتهم تشير إلى تشكيل الحكومة والدولة بعد تحقيق الأمن والأمان. وقال أحد المشاركين:

"إذا تحقق الأمن والأمان فهذا يعني أن الحرب تتوقف وتشكل الحكومة، وبعدها تأتي الخدمات على شكل تعليم وصحة والإهتمام بالعلاقات الإجتماعية وتطوير القطاعين الحكومي والخاص".

لكن يبقى النقاش أيهما أولا: تشكيل الحكومة أم توفير الأمن والأمان للمواطنين. العديد من المشاركين الذين اختاروا قطاعات أخرى كأولوية شخصية ربطوا الصراع المستمر بأسباب جذرية مختلفة. ومن بين 18٪ من المشاركين الذين اختاروا "**تشكيل الحكومة**"، تم تلخيص المشاعر الشعبية على النحو التالي:

"الحكومة تجلب السلامة والأمن والتنمية الصحية والتعليم وما إلى ذلك."

والإفتراض هو أن الحكومة الناجحة ستوفر السلامة والأمن بشكل إفتراضي، وأن تشكيل الحكومة هو الخطوة الأولى الملموسة لنيل الأمن والأمان.

أظهر سبعة بالمائة 7٪ من المشاركين الذين اختاروا "العلاقات الإجتماعية" إعترافًا بالأسباب الجذرية للصراع في السودان مثل سوء إدارة التنوع الثقافي والإختلافات. مشيراً إلى أنه إذا تمت معالجة هذه المظالم فسيتم تأمين مستقبل السودان. قال أحد المشاركين:

"لقد تجاهلنا دائمًا المحادثات حول مدى إنقسامنا... لن يتحقق السلام أو الرخاء في السودان أبدًا إذا كنا كشعب منقسمين عبر الخطوط القبلية والعرقية"

غالبًا ما يصف خمسة بالمائة (5٪) من المشاركين الذين اختاروا "المجتمع المدني/القطاع الإنساني" الحاجة إلى التنمية في أعقاب الدمار الشامل الذي سببته الحرب، ولكنهم يصفون أيضًا دور المجتمع المدني كأداة للتنمية من خلال تعزيز التماسك الإجتماعي أو حقوق الإنسان أو بناء القدرات.

ما يقرب من خمسة بالمائة (4.6٪) من المشاركين الآخرين الذين اختاروا "التعليم" غالبًا ما أعربوا عن أن حلقات العنف المفرغة في السودان تنبع من الجهل الذي يرى أن الحروب والأسلحة هي وسيلة لحل النزاعات. ومن خلال إعطاء الأولوية للتعليم، سوف تسود الثقافة السلمية على السودان كأولوية رئيسية لمستقبله.

الدور الشخصي في المستقبل

تم سؤال المشاركين عما إذا كانوا يعتقدون أن لديهم دورًا يلعبونه ضمن القطاع ذي الأولوية الذي اختاروه، وهو "السلامة والأمن". وأجاب 52٪ من المستطلعين بـ"نعم" وأجاب 33٪ بـ"ربما".

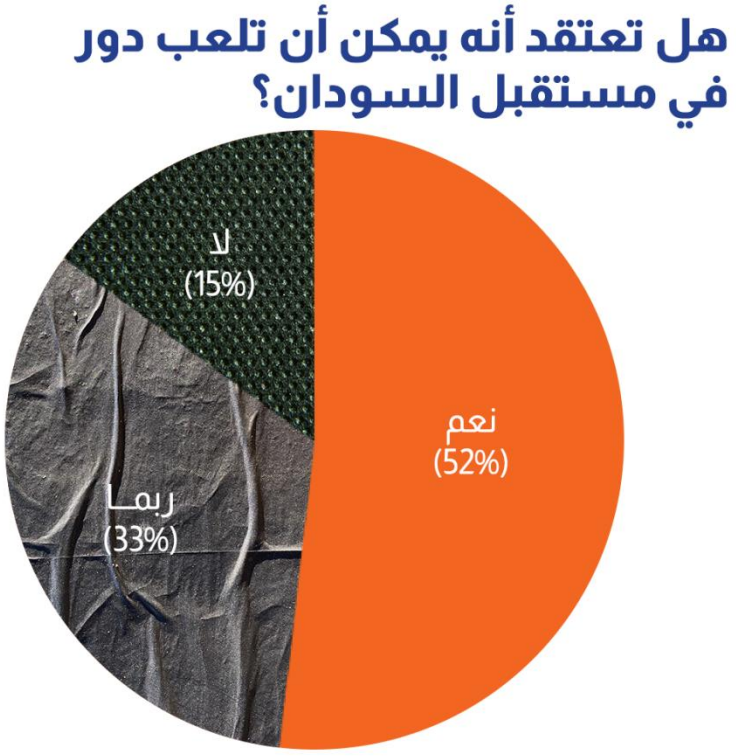

قبل تحليل كيف يعتقد الأفراد أنهم يمكن أن يساهموا في مستقبل السودان، من المهم أن نلاحظ أنه بحلول شهر يونيو، أي بعد شهرين من النزاع، أطلقت القوات المسلحة السودانية نداءات تحث المدنيين على حمل السلاح والإنضمام إلى المعركة[5]. تم نشر الإستطلاع في الفترة ما بين يناير وفبراير2024 – بعد دخول قوات الدعم السريع إلى ولاية الجزيرة. وقد نزح ستة وسبعون بالمائة 76٪ من المشاركين بسبب الصراع المستمر، ويعتقد 64٪ منهم أن "السلامة والأمن" هما الأولوية القصوى لمستقبل السودان.

عند إستكشاف الإستجابات، تظهر ثلاثة مسارات رئيسية للمشاركة في مستقبل السودان: (1) المشاركة سياسياً في الجهود الرامية إلى وقف الحرب؛ (2) من خلال رفع مستوى الوعي ونشر الخطاب المناهض للحرب في وسائل الإعلام وتوثيق الإنتهاكات والدعوة إلى وقف الحرب في السودان؛ (3) بالإنضمام إلى المعركة ضد قوات الدعم السريع.

توضح الأقسام التالية آراء وتصورات المشاركين في الإستطلاع بناءً على التحليل الموضوعي المكثف بإستخدام منهجية مختلطة من البيانات الكمية والنوعية. ويأتي قرار حصد توقعات الناس حول السودان، حسب القطاعات، من وجهة نظر تنموية تهدف إلى تضخيم توقعات المشاركين لسودان ما بعد الحرب مع الحفاظ على الإهتمام بالفروق الدقيقة والآمال المستقبلية في مختلف المجالات الإجتماعية أو الإقتصادية أو السياسية.

الحكومة

عندما سُئل المشاركين عن مدى تفاؤلهم بشأن مستقبل الحكم في السودان، أفاد 28٪ أنهم "متفائلون للغاية"و 14٪" متفائلون - "مما أدى إلى إجمالي ردود إيجابية بنسبة 42٪ وردود محايدة بنسبة 29٪.

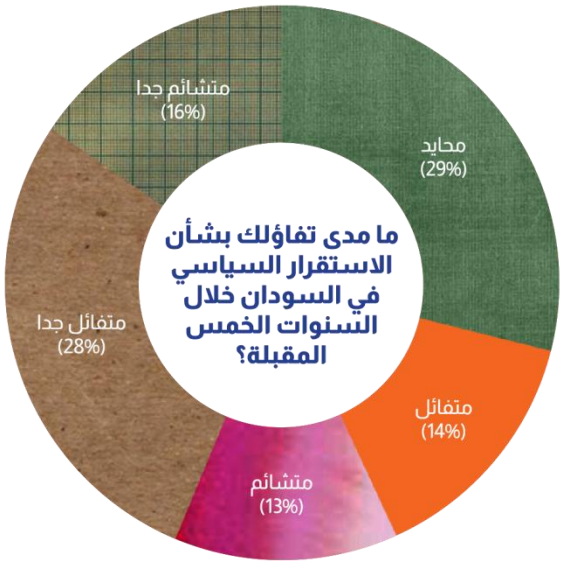

سلام إيجابي أو سلبي؟

وعندما سُئلوا عن كيفية وصول حكومة السودان المستقبلية إلى السلطة، وهو مؤشر بديل للسلام الإيجابي أو السلبي، أعرب 45٪ من المشاركين عن أملهم في أن يتم ذلك "من خلال إنتخابات نزيهة وشاملة وفي الوقت المناسب" بينما توقع33٪" إتفاق سلام لتقاسم السلطة بين جميع الفصائل المسلحة" وتوقع 19٪ لا شيء مما سبق. تعكس ردود الفعل القاتمة والمتناقضة شعورًا عامًا بأن الطرق التقليدية للوصول إلى السلطة مثل إتفاقيات السلام والإنقلابات والإنتخابات قد تم ملاحظتها في السياق السوداني. علق المشاركون الذين أشاروا إلى "لا شيء مما سبق" برؤية إضافية حول إختيارهم.

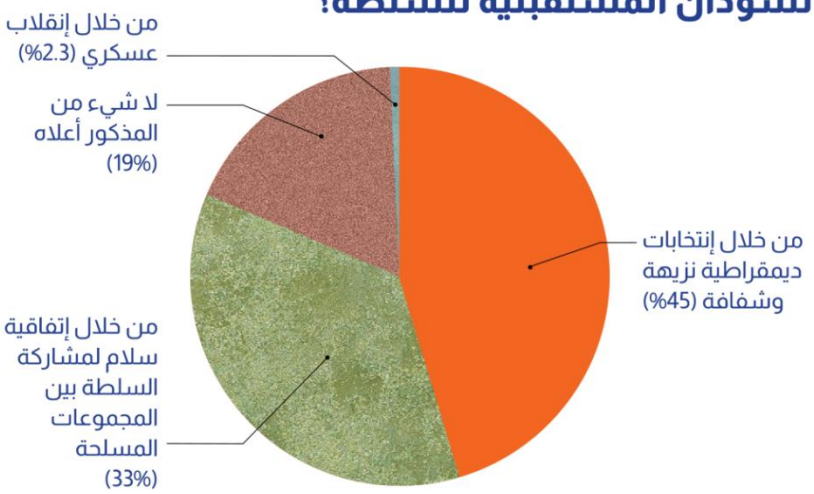

يعكس تحليل هذه الإجابات نسبة من المشاركين المنشغلين بالواقع الحالي للحرب، الغير قادرين على تصور أي تصور مستقبلي؛ مع الإشارة إلى أن مستقبل الحكم في السودان سيتم تحديده بشكل مباشر من خلال ***كيفية*** إنتهاء الصراع الحالي. وأوضح أحد المشاركين أن:

"كل السيناريوهات المذكورة ستكون ممكنة إذا عرفنا ما هي هذه الحرب والمسار الذي ستتخذه".

ويتفاقم هذا الأمر بسبب إستمرار تصعيد الصراع والإستقطاب اللاحق للمجتمعات السودانية في أعقابه. وبالتالي، هناك أيضًا شعور بالفتور والإحباط عند تصور الحكومات المستقبلية للسودان، كما قال أحد المشاركين:

"لقد تمت تجربة جميع الخيارات المذكورة [الإنتخابات والإنقلاب العسكري وإتفاقيات السلام] وفشلت جميعها"

مصلحة السودان والمواطن أولًا

عندما سئلوا عن آمالهم بشأن حكومة السودان المستقبلية، تصور غالبية المشاركين حكومة مدنية منتخبة ديمقراطياً تعطي الأولوية *لمصالح السودان ومواطنيه قبل كل شيء*. وكما قال أحد المشاركين

> **"الحكومة تعمل دائمًا من أجل المدنيين وليس العكس"**

وقد ردد هذا الشعور عالم أنثروبولوجيا منتسب إلى جامعة الخرطوم، والذي أشار إلى الحاجة إلى حكومة متحررة من الإستعمار بشكل جذري من أجل مستقبل السودان. وتضمن هياكل السلطة المناهضة للإستعمار إعطاء الأولوية للمدنيين والمصالح المدنية بإستمرار من قبل الدولة والجهات الفاعلة فيها. والأهم من ذلك، أن الردود أشارت بشكل جماعي إلى "المواطنين" كوصف شامل لجميع السودانيين عبر الخطوط الثقافية والعرقية وغيرها من الخطوط الفاصلة. وكان هذا الأمر مفقودًا إلى حد كبير في السودان، الذي لم تخضع هياكل حكمه لأي مراجعة بعد الإستقلال. وبدلًا من ذلك، استمرت السياسات الإستعمارية القائمة على مبدأ فرق تسد، في حين إستمرت الخطوط العرقية والثقافية.

جاء هذا الطلب جنبًا إلى جنب مع دعوات لإبعاد الجيش تمامًا عن الشؤون السياسية - وهي الظاهرة التي تصارع معها السودان لسنوات عديدة من الإنقلابات العسكرية المتتالية التي أدت إلى الصراع المستمر بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وعلى الرغم من الحاجة الواضحة للأحزاب السياسية لتسهيل مثل هذه الإنتخابات المتخيلة، إلا أن المشاركين في جميع المجالات كانوا حذرين من الشخصيات السياسية التي يشار إليها غالبًا باسم "النخب" و"غير الوطنية". وأعرب أحد المجيبين عن أمله في:

> **"أن يوافق السياسيون على وضع المصلحة العامة ومصلحة السودان قبل مصالحهم الخاصة أو مصالح الأحزاب"**

وفي هذا الجانب إقترح المشاركون حل الأحزاب بشكل كامل أو تجميعها في قوتين أو ثلاث قوى رئيسية يمكنها بعد ذلك المشاركة في الإنتخابات. إن وجهة النظر شديدة الإنتقاد للشخصيات السياسية السودانية تتوقف على التجربة القصيرة الأمد للفترة الإنتقالية 2019-2021، حيث وقع السياسيون المنتمون إلى تحالف قوى الحرية والتغيير على إتفاق تقاسم السلطة التاريخي في ديسمبر2018. كان يُنظر إلى الثورة على أنها تتنافس بشدة مع نظرائهم العسكريين للحفاظ على المناصب في الحكومة. واقترح أحد المشاركين:

> **"حل الأحزاب الحالية وتجريم العضوية فيها بسبب أدوارها غير الوطنية منذ الاستقلال"**

ومع ذلك، أظهر هؤلاء المشاركون أنفسهم إعترافًا بدور النشاط السياسي والحكومات في مجال الأمن لكي تساهم في تحقيق أولوياتهم العليا المتمثلة في "السلامة والأمن" و"تشكيل الحكومة". ومن ثم، فمن الواضح أن الجهات الفاعلة والأطر السياسية معترف بها كضرورة، على الرغم من أن القائمة الحالية من الجهات الفاعلة السياسية مرفوضة إلى حد كبير من قبل المشاركين.

الشباب والتنوع في الحكم

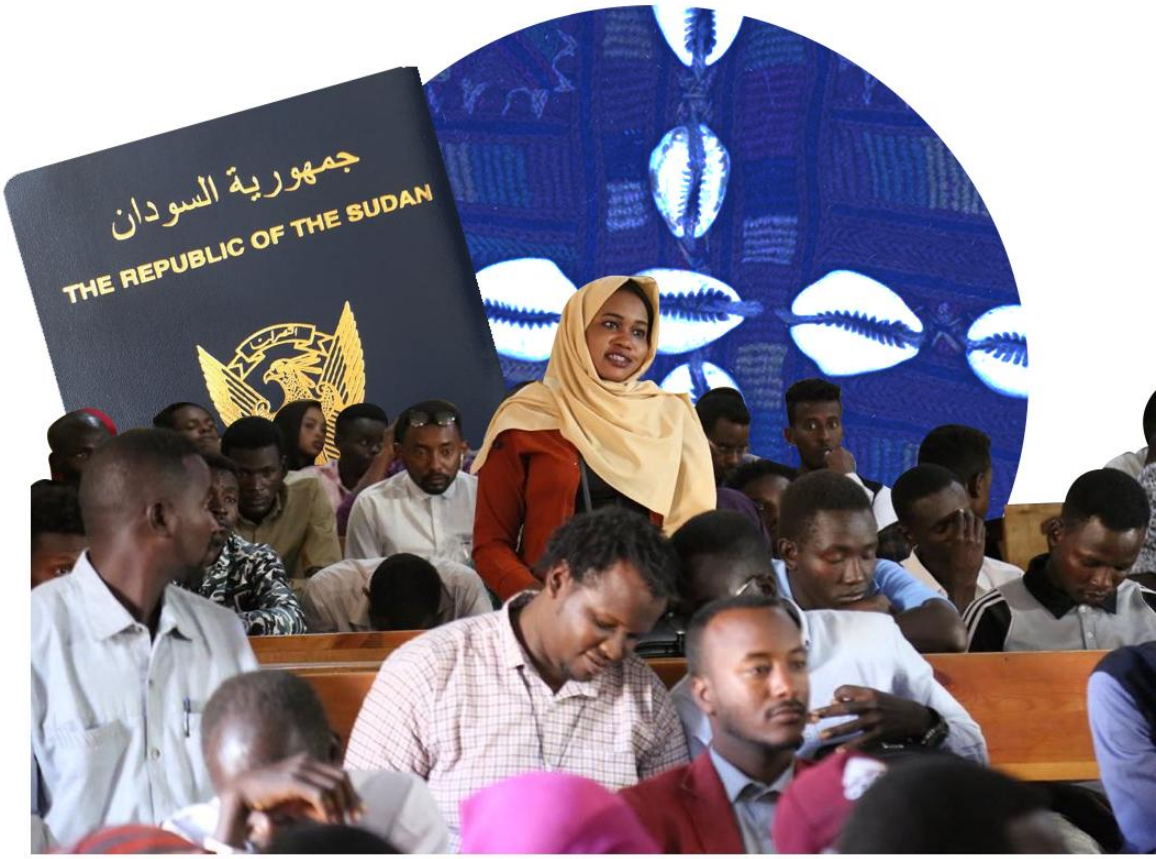

رداً على المطالبات التي تدحض الأحزاب السياسية القائمة، دعا الجزء الأكبر من المشاركين إلى إدراج الشباب والنساء والأصوات المتنوعة في العملية السياسية كوسيلة لإدخال أفراد جدد وغير متحيزين ووطنيين في أنظمة الحكم في السودان من خلال الأحزاب السياسية والهيئات العامة. وأعرب أحد المشاركين عن أمله في

> "ظهور هياكل سياسية جديدة، ربما حزب سياسي يركز على الشباب"

مثال آخر قدمه أحد المشاركين يشير إلى وضع حد أدنى للعمر لتعزيز مشاركة الشباب من خلال:

> "منع أي شخص يزيد عمره عن 45عامًا من الترشح لمنصب وزاري".

لعب الشباب والنساء دورًا كبيرًا في ثورة ديسمبر 2018 التي أدت في النهاية إلى الفترة الإنتقالية، وهي أقرب محاولة للسودان لتأمين الحكم الديمقراطي المدني. ومع ذلك، لم تُمنح هذه الجهات الفاعلة نفسها سوى أدوار قليلة أو معدومة في الحكومة الإنتقالية الفعالة، مما أدى إلى إطلاق مطالب تطالب بالمشاركة الهادفة للشباب والنساء في النشاط السياسي. وقال أحد ممثلي المجتمع المدني المطلعين والذي يعمل على قضايا الشباب

> "يتم استخدام الشباب كآلية للفوز ولكن لا تتم الشراكة معهم فعليًا"

وعندما سُئل عن الآمال المتعلقة بمستقبل السودان فيما يتعلق بالشباب، قال المطلع:

> "[آمل] أن يفهم الناس هوية الشباب؛ لتأسيس قضايا الشباب و[من أجل] السودان كدولة تُحكم بطريقة تتمحور حول الشباب وأين يجب إدخال [الشباب] في الأنظمة السياسية والإجتماعية."

وبعيدًا عن المشاركة في هياكل الحكم، أعرب العديد من المشاركين عن أملهم في وجود دستور ونظام حكومي يعكس التنوع العرقي والثقافي الغني في السودان

> "ويعتبر مرآة لجميع السودانيين"

ويعزز التماسك الإجتماعي بين السكان. وأعرب أحد المشاركين عن أمله في أن تكون الحكومة السودانية

> "موحدة وغير منقسمة."

ودعت أصوات بديلة، غير متأكدة من إمكانية إدارة التنوع بين سكان السودان المتعددين، إلى إجراء إستفتاءات أو تقرير المصير أو سن نظام حكم فيدرالي. على الرغم من أن هذه الأصوات قليلة، إلا أنها تعكس جزءًا من المجتمع الذي يدرك الأسباب الجذرية

لعدم الإستقرار السياسي المستمر في السودان وإنعدام الأمن في التحيزات الإجتماعية ولكنه غير متأكد من أفضل السبل لإدارة هذا التنوع في بيئة ما بعد الحرب. وكما قال أحد المشاركين:

"يجب توزيع السلطة والثروة بشكل عادل وموضوعي حتى لا نعود إلى نفس الحلقة السابقة [الحرب المستمرة]"

الوحدة والأمن

ونظرًا للدعوات إلى نظام حكم يعطي الأولوية للمصالح الوطنية ومصالح المواطنين، أظهر العديد من المشاركين مستوى عالٍ من الإدراك للمظالم التاريخية التي أدت إلى الأزمة المستمرة، بما في ذلك وجود مجموعات مسلحة متعددة. وفي هذا السياق، دعا غالبية المشاركين إلى توحيد الجماعات المسلحة وتشكيل جيش وطني واحد - وهو مطلب يتوافق مع **63.8٪** من المشاركين الذين أعطوا الأولوية **"للسلامة والأمن"** كأولوية قصوى للتنمية المستقبلية في السودان. ولخص أحد المستجيبين قائلا

"السودان [المستقبلي] ليس لديه حركات متحاربة وجيش واحد."

القطاع الخاص

قبل إندلاع الصراع في 15 أبريل 2023، كان القطاع الخاص في السودان يواجه تحديات فريدة مثل نقص التمويل المصرفي والحوكمة وإرتفاع تكاليف المعيشة. وكان التحدي الأبرز هو منافسة الأعمال المستقلة بالكامل مع الشركات الخاصة التابعة للحكومة. وتكون هذه الشركات مملوكة للجيش أو الجماعات المسلحة وتتمتع بامتيازات قانونية تسهل تجارتها. وتفاقمت هذه الميزة بعد إنقلاب أكتوبر 2021 . وقال أحد المطلعين على شؤون الأعمال

"بعد الإنقلاب، كانت لدى شركات قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية ميزة واضحة. وأصبح التمويل المتوفر في البنوك مضغوطاً على الشركات الأمنية؛ لقد أخذوا جميع القروض من البنوك ولم يعد القطاع الخاص قادراً على الحصول على القروض."

في المقابل، عانت الشركات المستقلة من السياسات البيروقراطية، التي رفضت الإعتراف بالشركات ذات أحجام رأس المال المختلفة. وقد أدت نقاط الدخول الضيقة هذه إلى القطاع الخاص إلى نشر ثقافة الفساد بين الشركات الخاصة. ومن تسجيل التراخيص إلى تحصيل الضرائب، كانت القوانين والهياكل الحكومية غير مواتية للقطاع الخاص على الإطلاق. وقال أحد المطلعين على عالم الأعمال.

" هناك فساد في القطاع الخاص – لماذا؟ لأن الحكومة تضع إجراءات معقدة حيث يتعين عليك دفع رشاوى لتمشية أعمالك."

وعلى الرغم من هذه التحديات، حقق القطاع خطوات إيجابية خلال الفترة الإنتقالية قصيرة الأجل 2019-2021، مما يدل على إمكانية إحداث تأثير إيجابي عندما يتعاون القطاع الخاص والحكومة. وقال المطلع في قطاع الأعمال إن:

"الشركات خلال الفترة الإنتقالية سجلت على مستوى الدولة لوجود الثقة، ودفعت ضرائبها بشكل إضافي لدعم الحكومة، لكن بعد الإنقلاب عادت إلى الظل."

عندما سُئل المشاركين عن مدى ثقتهم في فرص العمل المستقبلية والنمو الإقتصادي في السودان، أجاب 37٪ بـ "واثق جدًا" وشارك 21٪ أنهم يشعرون "بالثقة" - مما أعطى إجمالي 58٪إجابات متفائلة. في المقابل، توقع المشاركون إستمرار التحديات التي كانت موجودة قبل حرب أبريل 2023 مما يؤثر على مستقبل القطاع.

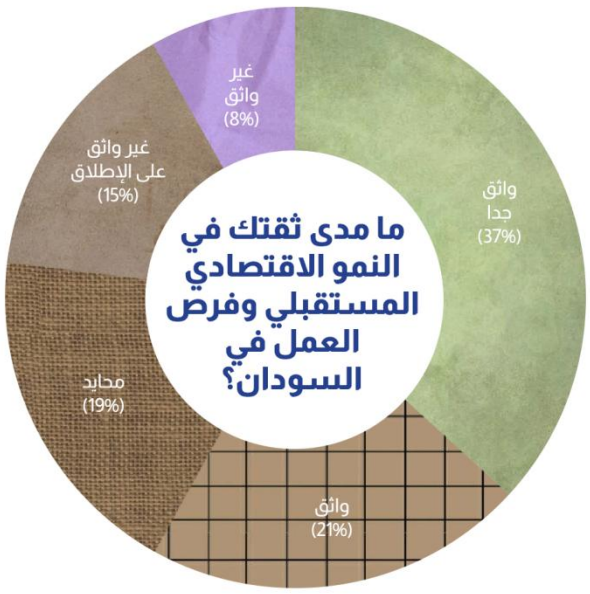

وتحقيقًا لهذه الغاية، توقع 22٪ من المشاركين "صعوبة تأسيس الشركات بسبب السياسات البيروقراطية"، يليها 18٪ توقعوا "نقص عدد الباحثين عن عمل المؤهلين بسبب القضايا الإقتصادية والأمنية غير المستقرة"، وثالثًا، "إنخفاض الدعم الإستثماري من البنوك". وسوق ضعيف" بنسبة .17٪ وتتركز مجالات أخرى من التحديات المستقبلية حول إستمرار عدم الإستقرار السياسي وإنعدام الأمن مما أدى إلى فقدان المستثمرين الرغبة في الإستثمار في السودان، وإنتشار الفساد. في حين أن بعض المشاركين لم يتمكنوا من تقديم تفاصيل دقيقة حول تصورهم لمساهمة القطاع الخاص في التنمية المستدامة في السودان، إلا أن هناك رأي شبه إجماعي على أن القطاع لديه القدرة على لعب دور إيجابي، رغم كل التحديات. وفيما يلي تفاصيل التدخلات الرئيسية التي يعتقد المشاركون أن القطاع الخاص يمكن أن يستخدمها للمساهمة في التنمية المستدامة في السودان.

المسؤولية الإجتماعية للشركات

وأشار العديد من المشاركين إلى الإستخدام النشط والمنهجي للمسؤولية الإجتماعية للشركات لتنمية المجتمعات المحلية، وخاصة في المناطق الريفية الطرفية التي تعد مصادر المواد الخام ومواقع الإنتاج للعديد من الشركات. وبالمثل، أعرب بعض المشاركين في الإستطلاع عن أملهم في أن يستثمر القطاع الخاص في مشاريع تنموية واسعة النطاق في المناطق الهامشية لبدء نمو المناطق. واتفق جزء كبير من المشاركين مع هذه الآمال من خلال اقتراح زيادة الإستثمار في التقنيات الذكية والزراعة - حيث تعد الأخيرة مصدرًا رئيسيًا لسبل العيش في المناطق الهامشية.

المساهمة في الرؤية الوطنية

وتتزامن دعوات المسؤولية الإجتماعية للشركات مع مطالب زيادة الشراكة والتنسيق الإستراتيجي بين القطاعين العام والخاص للإلتزام بخطة التنمية الوطنية. ومن خلال هذا التنسيق، يعتقد المشاركون أن القطاع الخاص يمتلك القدرة على تعزيز إقتصاد البلاد والخزانة الوطنية ودخل الفرد، نظراً لمرونته في التأثير على أكثر من قطاع مثل التعليم أو الصحة أو البنية التحتية. ولخص أحد المشاركين قائلا

"يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في التنمية المستدامة في السودان من خلال المسؤولية الإجتماعية، ويجب أن تديره الحكومة وفقاً لرؤيتها التنموية وأولوياتها المؤقتة."

واقترح مشارك آخر إدخال ***"نظام التعاقد على البناء والتشغيل ونقل الملكية"*** الذي يسمح للقطاع الخاص بتمويل وتصميم وبناء وإمتلاك وتشغيل مشروع واسع النطاق مثل نظام الصرف الصحي المحلي لعدد محدد من السنوات بدلًا من الحكومة الوطنية.

ولوحظ وجود توازن حذر بين الإعتماد على القطاع الخاص لقيادة التنمية والسيطرة على عملياته من خلال السياسات الحكومية. يشتهر القطاع الخاص في السودان بتجار الأزمات، الذين كانوا في الصراع الدائر، شريان حياة ومصدر معاناة للعديد من السودانيين. ومع تعرض 76٪ من المشاركين للنزوح نتيجة للحرب وتفاعلهم في نهاية المطاف مع هؤلاء التجار، أعرب العديد من المشاركين عن أملهم في الحفاظ على بوصلة أخلاقية داخل القطاع الخاص، سواء كان ذلك من خلال إلتزام القطاع الراغب بالسياسات والقوانين بما في ذلك الضرائب، أو التطبيق الصارم لمثل هذه التشريعات من قبل الحكومة.

لكن هذا يؤدي إلى نقاش مماثل كما لوحظ في "تشكيل الحكومة" التي سبقت "السلامة والأمن". ولا يستطيع القطاع الخاص أن يشكل بشكل مستقل سياسات التنمية الوطنية وأن يلتزم بها. كما أنه لا يستطيع فرض لوائح الضرائب ذاتيًا. وعلى هذا النحو، يرتبط القطاع الخاص إرتباطًا وثيقًا بحكومة الدولة وهيكل الإدارة الذي يفرض في النهاية .

خلق فرص عمل

حدد غالبية المشاركين خلق فرص العمل وبناء قدرات الموظفين كوسيلة رئيسية لمساهمة القطاع الخاص في التنمية المستدامة في السودان في المستقبل. نظرًا لأن معظم سكانه من الشباب، ويعانون من معدل بطالة بلغ 17.43٪ في عام 2011، فإن الشركات والأعمال تقدم حلًا قابلًا للتطبيق لهذه الأزمة.

توصيات للقطاع الخاص

وتتناقض الآمال التي ذكرها المشاركون بشكل صارخ مع التصورات السلبية للقطاع الخاص بسبب تجار الأزمات. وقال أحد المطلعين على قطاع الأعمال

"لا توجد ثقة بين القطاعين العام والخاص."

وعلى الرغم من انعدام الثقة هذا، فمن الواضح أن المواطنين يدركون إمكانات القطاع الخاص. تم تقديم التوصيات التالية كتصورات ملموسة لمستقبل القطاع الخاص في السودان:

- التقسيم الحقيقي لأنواع الأعمال لتمكين الوصول إلى التمويل والأسواق والعملاء.
- تصدير المنتجات النهائية بدلًا من المواد الخام مثل اللحوم والماشية والذهب.
- إنشاء مصافي الذهب المحلية.
- ترسيخ التحيز الإيجابي وتخفيض الضرائب للشركات المحلية للوصول إلى الأسواق الدولية.
- إنشاء بورصات المحاصيل للمزارعين للمتاجرة بها بأسعار تنافسية.

تتطلب الإجراءات الفورية لدعم القطاع بعد الحرب ما يلي:

- إنعاش النظام المصرفي من خلال الدعم الدولي بسبب فقدان الأصول بموجب القروض والرهون العقارية.
- إستراتيجية حكومية للتخفيف من حدة الفقر بعد الحرب من خلال الإستثمار في الشركات الصغيرة.

القطاع الصحي

ما مدى رضاك عن إمكانية الوصول إلى الخدمات والمؤسسات الصحية وجودتها والممارسين في السودان قبل الحرب؟

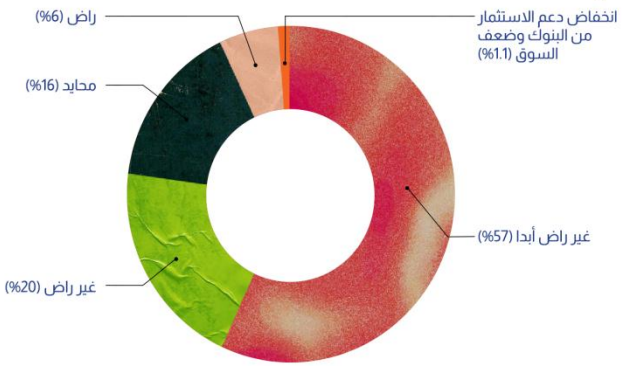

لقد كان تقديم الخدمات الصحية دائماً تعبيراً واضحاً عن التنمية غير المتكافئة في جميع أنحاء السودان. وتمركزت المستشفيات والعاملون المؤهلون في العاصمة الخرطوم، في حين كان الوصول إلى المناطق الطرفية محدودًا أو معدومًا. وبهذا المعنى، تم تصنيف المرافق الطبية في العاصمة بـ 7 من 10 من قبل أحد المطلعين على القطاع، وتم تصنيف المرافق في مناطق جغرافية أخرى على أنها منخفضة تصل إلى 2 من 10. وأوضحت طبيبة ومطلعة شاركت في الدراسة

"لم يكن الأمر أنه لاتوجد أموال – من المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية غير الحكومية. لقد كانت الأموال في أعلى المنظومة لكنها لم تصل إلى الأسفل. من المفترض أن يكون لدى الولايات تمويلها الخاص، لكن التمويل كان مركزيًا بحت."

ونتيجة لسوء الإدارة والحوكمة، تباينت الخدمات الصحية بشكل صارخ عبر ولايات السودان المختلفة إعتمادًا على وزراء الولايات الذين يمكن أن يكافحوا بشدة للحصول على الموارد من المركز. وبإعتباره نظامًا صحيًا قائمًا على الضرائب، فإن سوء الإدارة يعني أيضًا جمع الضرائب والغرامات بطريقة غير منهجية مما يعيق الموارد المتاحة للقطاع. ولخصت المطلعة في قطاع الصحة إلى أنه على مستوى تقديم الخدمات *"تعاني المستشفيات من نقص التمويل وسوء الإدارة."*

وبعيدًا عن الحوكمة، كانت الخصخصة ومقدرة مقدمي الخدمات الصحية تحديًا كبيرًا في قطاع الصحة في السودان قبل الحرب. وأوضحت

"الجميع في السودان يريدون أن يصبح أبناءهم أطباءً وليس ممرضين. لكن كل هذه الأشياء [تقديم الخدمات الطبية] تتطلب أشخاصًا من المستوى المتوسط."

عندما سئل المشاركين عن مدى رضاهم عن "إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية والمؤسسات والممارسين في السودان وجودتها قبل الحرب"، أجاب 57٪ أنهم "غير راضين للغاية" وأجاب 20٪ " غير راضين- "مما يعطي إجمالي 77٪ ردود سلبية. وهذا يعكس واقع ما قبل الحرب للقطاع الصحي، والذي كان مرضياً فقط لسكان الخرطوم.

فيما يلي تفاصيل نقاط التغيير الرئيسية التي يأمل المشاركون في حدوثها في قطاع الصحة المستقبلي في السودان.

رعاية صحية مجانية وسهلة الوصول وعالية الجودة

وأعرب غالبية المشاركين في الإستطلاع عن أملهم في الحصول على رعاية صحية مجانية تشمل العلاج والأدوية والمواعيد الطبية. وكما تمنى أحد المشاركين:

"أن تكون متاحة لكل رجل وامرأة سودانيين"

وإدراكًا لصعوبة ذلك، أعرب بعض المشاركين عن أملهم في أن تكون هذه الخدمات برسوم بسيطة أو مشمولة بالتأمين القومي الإلزامي. وبعيدًا عن القدرة على تحمل التكاليف، فقد استنكر المشاركون في الإستطلاع مركزية أنظمة الرعاية الصحية، وأعربوا عن أملهم في:

"توفير المستشفيات والمراكز الصحية في القرى والمدن، وضمان التوزيع الجغرافي العادل."

وقال مشارك آخر:

"أتمنى أن تكون المؤسسات الصحية في كل ولاية بكمية كافية وأن تكون مجهزة وأن يكون الطريق إليها سهلًا، لأنه قبل الحرب إذا كنت تريد أي خدمات طبية تذهب إلى الخرطوم وسوف تكون تحت ضغط عال."

ستكون مثل هذه العيادات والمراكز الصحية المحلية عبارة عن مرافق صحية عامة كانت تعاني من سوء الصيانة والتجهيز والموظفين قبل الحرب. وكان السبب الرئيسي لضعف صيانة المرافق الصحية العامة هو خصخصة القطاع الصحي. وأوضح أحد المطلعين في القطاع أن هذا إهمال منهجي المراد منه تقديم المؤسسات الصحية الخاصة على أنها أكثر جاذبية. ولتحقيق هذه الغاية، أعرب العديد من المشاركين في الإستطلاع عن آمالهم في زيادة الميزانيات الوطنية المخصصة لقطاع الصحة بنسبة *30٪*، وزيادة الإستثمار في مرافق الصحة العامة لتحديثها وتجهيزها وتحسين النظافة. وقال أحد المشاركين:

"كان القطاع الصحي في السودان قبل الحرب في أسوأ حالاته. ولذلك يجب على الحكومة الإهتمام بهذا القطاع".

نظام صحي مُدار بشكل أفضل وخاضع للمساءلة

بعيداً عن المراكز الصحية الموزعة بالتساوي، أظهر بعض المشاركين فهمًا متقدمًا للتحديات التي تواجه قطاع الصحة في السودان وأعربوا عن أملهم في تحسين إدارة ومساءلة العاملين في المجال الطبي. تم اقتراح تحسين الإدارة لتأخذ شكل أنظمة إحالة محسنة بحيث تقوم المجتمعات المحلية بإستشارة أقرب عيادة أو مركز صحي قبل تصعيد حالتها إلى مستشفى كبير، وتفعيل قوانين الأخطاء الطبية لمحاسبة الممارسين. وأدى عدم وجود مثل هذه المراكز الصحية ونظام الإحالة على نطاق واسع إلى الإكتظاظ وسوء الخدمة في المستشفيات في الخرطوم قبل النزاع. وعلى هذا النحو، فإن زيادة الوصول إلى الخدمات الصحية من شأنه أن يؤدي إلى تخفيف الضغط على المستشفيات.

وقد تم تسليط الضوء على هذه المطالب بنفس القدر من قبل المطلعين في القطاع، الذين شاركوا آمالهم في الحصول على رعاية صحية عادلة

"حتى قرية يبلغ عدد سكانها 300 شخص يجب أن يكون لديها خدمة رعاية صحية."

العاملين في مجال الرعاية الصحية المؤهلين والعطوفين والذين يحصلون على تعويضات مالية

أعرب المشاركون في الإستطلاع عن تصورات متضاربة حول الكوادر الطبية السودانية بإعتبارها مؤهلة تأهيلًا عاليًا ومضطرة للهجرة بسبب ضعف الأجور في السودان، وآخرين غير مؤهلين على الإطلاق. على هذا النحو، أعرب المشاركون عن أملهم في تحسين التعويض المالي للأطباء بينما أعرب آخرون عن أملهم في إجراء إختبارات تأهيل قوية وتدريب الطاقم الطبي. يردد المطلع الطبي هذه الآمال من خلال المشاركة

"[أتمنى] أن يستفيد القطاع الصحي من كل عامل صحي من ممرضات وقابلات؛ بكفاءة وفعالية؛ فالموظفون المدربون بشكل مناسب والذين يحصلون على تعويضات لا يجدون أنه من الضروري الهجرة أو الإنتقال إلى القطاع الخاص لتوفير لقمة العيش."

وأشار المشاركون مراراً وتكرارا إلى الممارسة الطبية بإعتبارها "مهنة إنسانية" ؛ وهو تمييز رئيسي يجب أن يأخذه الممارسون في الإعتبار أثناء تواصلهم مع المرضى والمجتمعات. اقترح أحد المشاركين:

"العمل على جعل الأطباء يشعرون أن [الطب] مهنة [إنسانية] محورها الإنسان وليست مجرد منفعة مالية."

توصيات للقطاع الصحي

- ينبغي للهيئة الإدارية، وزارة الصحة، أن تتبنى رؤية أساسية تضع كرامة الفرد ورفاهيته كأولوية وليس الربح.
- إنقاذ ما تبقى من القطاع الصحي، بما في ذلك المعلومات، لتجنب البدء من الصفر وإهدار الوقت في هذه العملية.
- الإستثمار في البنية التحتية في مرحلة ما بعد الحرب من خلال إدارة شفافة وموجهة نحو الرؤية يمكنها مقاومة الإندفاع المتوقع للمنظمات غير الحكومية وإختطافها بعد انتهاء الصراع.

المجتمع المدني

مع التركيز على العلاقة بين الجهات المدنية والمدنيين، يركز هذا القسم على الدور الذي يجب أن يلعبه المجتمع المدني من وجهة نظر المدنيين بالإضافة إلى فهم العوامل التي يمكن أن تعزز المجتمع المدني للعب هذا الدور المتوقع

ما مدى ثقتك في قدرة وشفافية وتأثير المجتمع المدني في السودان؟

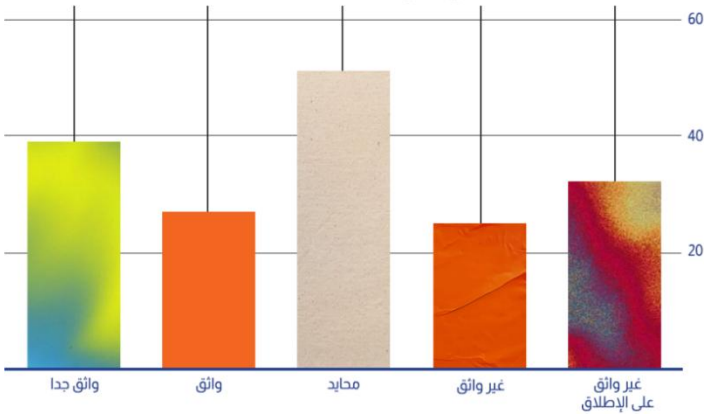

الثقة في المجتمع المدني

طُلب من المشاركين في الإستطلاع ترتيب ثقتهم في قدرة وتأثير وشفافية المجتمع المدني في السودان. وتشير البيانات إلى أن الثقة متباينة بشكل كبير حيث بلغت أغلبية 29.3٪ على الهامش بين الثقة/عدم الثقة في أداء المجتمع المدني. ومع ذلك، أظهرت ثاني أكبر مجموعة من الإجابات ثقة عالية في موثوقية الجهات الفاعلة المدنية، يليها 18.4٪ لديهم ثقة ضئيلة في أداء المجتمع المدني. ويمكن إحالة التباين الكبير، كما هو موضح أدناه، إلى التوقعات المتباينة بشكل واضح لأدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة المدنية.

أدوار المجتمع المدني

تظهر البيانات أن أدوار المجتمع المدني مثيرة للجدل إلى حد كبير. ينبع تباين وجهات النظر من حقيقة عدم وجود تعريف مشترك لماهية المجتمع المدني في السودان، حيث أجاب أحد المشاركين في الإستطلاع الذي يشارك نفس الإستفسار

"الإجابة على هذا السؤال تتطلب أولًا تعريف مصطلح [المجتمع المدني]... مشكلة المجتمع المدني في السودان هي تداخل الأدوار."

وبالتالي، في حين أن بعض وجهات النظر تحدد الجهات الفاعلة المدنية على أنها تسد الفجوة بين الحكومة والمدنيين، فإن البعض الآخر يعتبرونها جهة فاعلة بديلة يجب أن تدير الدولة نيابة عن الحكومة الفاشلة. وبسبب هذا التصور المنفصل، أظهرت البيانات مجموعة متنوعة من الإستجابات التي تناقش موقف الجهات الفاعلة المدنية وكذلك أدوارها المتوقعة في المستقبل.

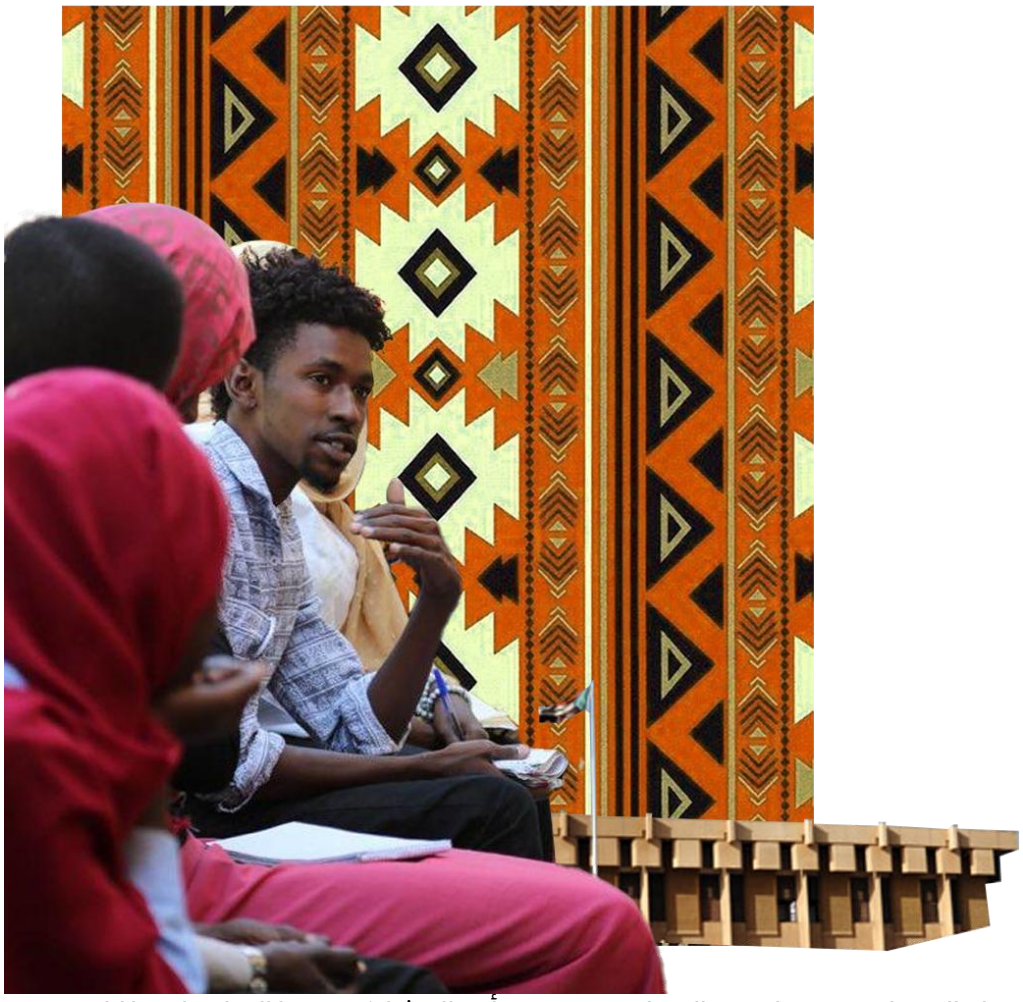

الموقف المتنازع عليه

عند الإستفسار عن الأدوار التي يجب أن يلعبها المجتمع المدني، ركز المشاركون على موقف الجهات الفاعلة المدنية؛ وبعبارة أخرى، أين ينبغي أن توجد الجهات الفاعلة المدنية بين الهياكل المجتمعية الأخرى؟ وركزت بعض الردود على مواقف أكثر إقصائية، مشيرة إلى أن المجتمع المدني يجب أن يكون محايداً وعلى مسافة متساوية من أي كيان سياسي، مع التركيز بشكل خاص على العمل الإنساني وبمعزل عن السياسة. ووصف أحد المشاركين هذا الحياد واصفا إياه ب

"الوطنية الحقة بعيداً عن كل انتماء آخر".

ومن ناحية أخرى، أكدت أراء أكثر إعتدالًا أن المجتمع المدني يجب أن يلعب دوراً سياسياً أكثر نشاطاً. وقال أحد المشاركين الذين أيدوا هذا الرأي

"يجب أن يكون [المجتمع المدني] رموزًا وممثلين للمواطنين وأن يستخدم نفوذه لتثقيف الناس حول حقوقهم وكذلك الدفاع بقوة عن الناس عند الضرورة"

واستمرت ردود مماثلة في التأكيد على أن المجتمع المدني يجب أن يعمل كحارس للحكم المدني والديمقراطية، ومراقبة وإنتقاد أداء الحكومة، والدفاع عن حقوق الناس، وقيادة مرحلة إعادة بناء السودان بعد الحرب، وإعادة توجيه الموارد نحو إستثمار أفضل في مجالات السلامة والصحة والتعليم مع ضمان مشاركة أوسع للنساء والشباب.

وشددت الردود البديلة على أن المجتمع المدني يجب أن يعمل بدلًا من ذلك كمجموعة ضغط سياسية. وأوضح أحد المشاركين:

"إنهم بحاجة إلى لعب دور القاضي والإشارة بوضوح إلى أولئك الذين لا يخدمون البلاد. إنهم بحاجة إلى بوصلة أخلاقية وقواعد سلوك".

واستخدم مشارك آخر تعبير ***"الضمان"***، موضحًا أنه لا ينبغي للمجتمع المدني أن يحارب الفساد أو يضغط على الحكومة من أجل رفاهية المواطنين فحسب، بل يجب أن يصبح ضامنًا لأداء الحكومة.

ورغم أن مثل هذه الإستجابات الداعمة لهذا الإتجاه دعت إلى إتخاذ مواقف أكثر نشاطًا بدلاً من الإنسحاب من الحياة السياسية، فقد أكدت بعض الردود على أهمية الإستقلال السياسي عن الأحزاب السياسية داخليًا، وكذلك عن أجندات المانحين الدوليين. توضح مثل هذه الإستجابات أن الموقف المتنازع عليه للجهات الفاعلة في المجتمع المدني يأتي من انخراطها في السياسة؛ وفي حين أنه من المتصور أن يتم القيام بأدوار سياسية دعوية، إلا أنه يجب الإعتراف أيضًا بالموقف الحذر غير الحزبي.

تعكس هذه النتائج القطاعات ذات الأولوية لمستقبل السودان التي تم توضيحها في بداية الإستطلاع. في حين أن أغلبية المشاركين يتفقون على أن "السلامة والأمن" أمر لا بد منه، فقد تم التعبير بشكل متساوٍ عن وسائل الحصول على هذه السلامة من خلال الحكومات التي يقودها المدنيون والجماعات التي يجسدها المجتمع المدني. وهذا يكرر أيضًا الإنفصال المفاهيمي لأدوار ومسؤوليات المجتمع المدني بين المدنيين السودانيين.

أن نكون صناع التغيير على المدى الطويل

من بين 174استجابة، ركز أكثر من 56 استجابة على التغيير طويل المدى الذي يجب أن تلعب فيه الجهات الفاعلة المدنية دورًا حيويًا. ويشمل ذلك الإستثمار في التماسك الإجتماعي وبناء الهوية الوطنية من جهة، وكذلك مكافحة العنصرية والقبلية وخطاب الكراهية من جهة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، الإستثمار في قطاعي التعليم والصحة، وبناء الدستور، وإعداد البلاد للإنتخابات التي تدعم الحكم الديمقراطي، والمساهمة في البحث وبناء القدرات والمساءلة من بين أمور أخرى.

وقد كرّس رأي غالب ضمن هذه الردود أدوار المجتمع المدني نحو الإستثمار في بناء "ثقافة السلام" ومكافحة العنف بجميع أشكاله. ركزت الردود على التأكيد على ضرورة مساهمة الجهات المدنية في عملية المصالحة الوطنية؛ تعزيز السلام وقبول وإحتضان الثقافات المتنوعة بالإضافة إلى تبني خطاب أكثر تسامحًا يمكن أن يساعد في إعادة توحيد الشعب السوداني. من المتوقع أن تكون الجهات الفاعلة المدنية منفذة نشطة للسلام من خلال دعم ضحايا الحرب والأسر المحرومة. وقال أحد المشاركين:

> **"يجب على الجهات الفاعلة المدنية أن تقود عمليات السلام والعمليات السياسية المرتقبة للتأكد من أنها موجهة نحو الناس".**

على الرغم من هذه الطموحات والتوقعات العالية للمجتمع المدني، أوضحت ممثلة مدنية مطلعة تتمتع بخبرة طويلة في مجال المناصرة الشعبية كيف أن الطبيعة قصيرة المدى لبرامج التمويل الدولية تجعل من الصعب على الجهات الفاعلة المدنية المحلية إحداث تغيير طويل المدى في السودان. وأوضحت أن

> **"هذه [مشاريع المجتمع المدني قصيرة المدى] كلها مشاريع لا تعالج الأسباب الجذرية بل الأعراض فقط. لذلك بمجرد إنتهاء المشروع تعود المشكلة وكأننا لم نفعل شيء".**

أبرزت بعض الإستجابات الفردية أن الجهات الفاعلة المدنية لا ينبغي أن تكون مشتتة من خلال القيام بأدوار رئيسية، بل يجب التركيز على مجالات محددة للتدخل. ومن المجالات المحددة المنشودة: دعم تشكيل المؤسسات الوطنية وتوثيق الإنتهاكات، وإنشاء التعاونيات والنقابات ودعم التمكين الإقتصادي للشباب، فضلًا عن مكافحة التضليل وإنفاذ المساءلة.

كيفية تعزيز المجتمع المدني؟

وكما هو مبين في القسم أعلاه، هناك طموح كبير في أدوار محتملة هائلة للمجتمع المدني. ومع ذلك، فقد استكشفت خطوط إضافية من التساؤلات العوامل التي يمكن أن تعزز المجتمع المدني. وتركزت الردود حول ثلاثة مواضيع رئيسية.

التدبير الإداري

أظهر جزء كبير من الردود أن المشاركين يتطلعون إلى قيام الجهات المدنية الفاعلة بأدوار محورية في إعادة بناء السودان بعد الحرب. ومع ذلك، تشير هذه الأصوات أيضًا إلى أنه لا يمكن أداء هذه الأدوار دون مراجعة جادة لقدرات الكيانات المدنية وتنظيمها وثقافة عملها.

تكشف الردود التي شددت على ذلك أن الجهات الفاعلة المدنية تحتاج إلى بناء القدرات من خلال أدوات المناصرة والأدوات التنظيمية، ولكن أيضًا مع المزيد من الحساسية السياقية لسياقات السودان. يشير بعض المشاركين إلى "رفع الوعي"، موضحين أن الجهات الفاعلة المدنية نفسها تحتاج إلى مزيد من الوعي بالتاريخ والدبلوماسية الإجتماعية والثقافية للسياقات المحلية التي تعمل فيها. وأكدت إحدى ممارسات المجتمع المدني التي عملت لعقود مع المجموعات النسائية على التحديات التي يواجهنها لإنشاء تدخلات حساسة للسياق وشاملة وموجهة نحو القاعدة الشعبية. حيث قالت

"لقد أُثبت أننا بحاجة إلى العمل على المستوى الشعبي... والتحدي الآخر حتى الآن هو أننا لا نملك أدوات عمل يتم اختبارها وتجربتها بشكل شامل للوصول إلى جميع النساء."

يتضمن التدبير الإداري أيضًا بناء هيكل تنظيمي أفضل مع لوائح واضحة تعزز الشفافية. وبالإضافة إلى السياسات، أكد المشاركون على ضرورة إلتزام المجتمع المدني بمبادئ المساءلة قبل محاولة محاسبة الحكومة -أو أي طرف آخر-. قال أحد المشاركين في الإستطلاع

"إنهم بحاجة إلى تحسين كبير من حيث الشفافية والملاءمة وجودة العمل الذي يقومون به."

يشرح أحد المطلعين في القطاع السبب الذي يجعل الهيكل التنظيمي الصارم يمثل تحديًا بالنسبة للمنظمات الوطنية التي تعمل في سياقات شديدة التقلب، موضحًا أن:

"العوامل المحيطة بنا - السياسية - تقلص المساحات وكذلك عدم الإستقرار [تجعل عملنا صعبًا]. لم نتمكن من العثور على الإستراتيجيات اللازمة للتغلب على الإنقلاب ثم اندلعت الحرب. والآن نحن نعمل من الصفر."

الحفاظ على الماضي أم إعادة بناء المستقبل؟

كشفت إحدى العوامل التي أثيرت في إجابات الاستطلاع أن يوم 15 أبريل قد خلق شعورًا بالخسارة، ليس فقط الخسارة المادية، بل أيضًا للقيم والمعتقدات الجماعية. وفي حين شدد بعض المشاركين على أنه من المهم أن يحافظ المجتمع المدني على هذه القيم بدلًا من معاداتها، تعتقد الأراء المعارضة أن المجتمع المدني بحاجة إلى الإبتكار وتبني معتقدات جديدة والعمل على التعبير عنها، مثل مكافحة الفساد والتمييز، وتشجيع المشاركة المتساوية على المستوى الشعبي، ورفع الوعي، والعمل على خلق مساحة سياسية خالية من المرتزقة. وأوضح أحد المشاركين أن الطريقة الوحيدة لتعزيز المجتمع المدني في المستقبل هي

"نبذ الخلاف والخيانة والتوجه نحو خدمة الوطن وليس الحزب أو القبيلة أو المنطقة."

التواصل والتعاون على المدى الطويل

أشارت المجموعة الثالثة من الأصوات إلى تشرذم الفاعلين المدنيين، وعدم قدرتهم على التواصل والتعاون على المدى الطويل. وبالتالي، دعت تلك الإستجابات إلى تحسين التشبيك والإتصال بين منظمات المجتمع المدني لتجنب الجهود المتكررة، وخاصة في الإجراءات طويلة المدى مثل تنفيذ برامج التربية المدنية الوطنية.

وشددت مقابلة مع ناشطة مدنية عملت في مجال الدفاع عن حقوق المرأة على أن عدم وجود رؤية مشتركة بين منظمات المجتمع المدني كان أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها، مضيفة

"أنا متأكدة من أن هناك مئات المجموعات النسائية في السودان. نحن لا نوثق ولا ننشر حتى لذا نتعلم من بعضنا البعض."

التعليم

الرضا

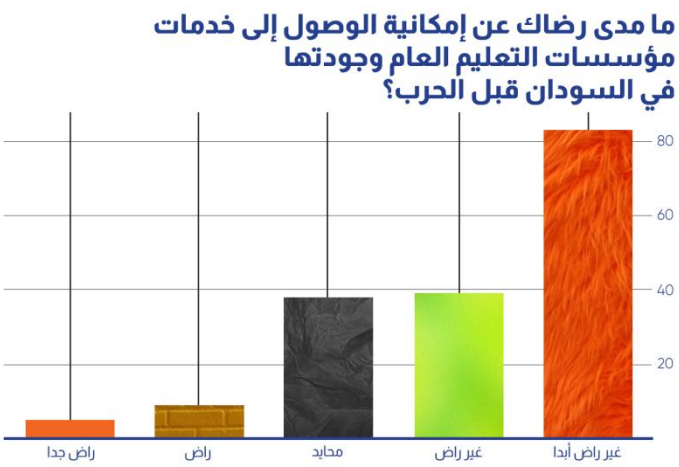

أكثر من 47.7٪ من المشاركين في الإستطلاع غير راضين عن إمكانية الوصول إلى خدمات ومؤسسات التعليم العام وجودتها في السودان قبل الحرب. ويظهر التصنيف أنه حتى قبل إندلاع صراع 15 أبريل، كان القطاع يعاني من قيود عديدة. وأوضح أحد المطلعين تابع لجامعة الخرطوم أن التعليم كان دائمًا مرتبطًا بالإستقرار السياسي، وبالتالي كان من الصعب دائمًا العمل وتقديم خدمات عالية الجودة في سياق سياسي غير مستقر.

تعليم شامل وفي متناول الجميع

التركيز على إمكانية الوصول إلى التعليم العادل والمجاني للجميع هو أمر ملحوظ بين الردود على الإستطلاع. تشمل إمكانية الوصول كما يراها المشاركون إمكانية الوصول إلى المدارس في المناطق المهمشة، سواء كانت ريفية أو حضرية، هامشية أو مركزية، متأثرة بالصراع أم لا. بالإضافة إلى الوصول إلى الموظفين المؤهلين وخاصة في المدارس النائية، وتعليم الرعاة، والتعليم الشامل بين الجنسين، وتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة. وأوضح أحد المشاركين

"يجب أن يأخذوا في الإعتبار الطلاب الذين يعانون من صعوبات التعلم، والطلاب ذوي الوضع الاجتماعي السيئ، والطلاب الذين يعانون من مشاكل صحية بالإضافة إلى أشياء أخرى."

وكشفت الردود أيضًا أنه ينبغي النظر في التعليم الدامج ليس فقط من حيث الوصول المتساوي والمجاني، ولكن أيضًا في التصميم الشامل وإعداد المناهج المدرسية من قبل مجموعة واسعة من الخبراء السودانيين عبر الولايات والأعراق واللغات المحلية. وتم تسليط الضوء على التكنولوجيا بإعتبارها أداة محتملة لتعزيز شمولية المؤسسات التعليمية.

الإستثمار في التعليم الجيد يساوي الإستثمار في الأمة

هناك وجهة نظر غالبة تربط بين بناء السلام في السودان والإستثمار في تحسين نوعية التعليم. وقد لوحظ هذا لأول مرة في المجالات ذات الأولوية للتنمية المستقبلية في السودان والتي سلطت الضوء على وجهة نظر المشاركين في التعليم كأداة سلمية ضد ثقافة الحرب. يُنظر إلى التعليم على أنه بوابة نحو مستقبل التماسك الإجتماعي والوحدة الوطنية؛ وشددت الردود على أهمية إعادة تصميم المناهج التعليمية لتحتضن التنوع الإجتماعي والثقافي واللغوي والديني و التأكيد على المناهج المدروسة بعيداً عن المنظور الأيديولوجي والعسكري. ومن المتصور أيضًا أن أحد العوامل المهمة لبناء السودان المستقبلي هو تدريس التاريخ الشامل للبلاد بما في ذلك حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة المحلية والديمقراطية.

علاوة على ذلك، أكد المشاركون أيضًا على أهمية الحفاظ على اللغات المحلية والتراث التقليدي في مناهج التعليم، لدعم المهارات التفاعلية العاطفية والنفسية لدى الطلاب الصغار، فضلًا عن تشجيع الإبتكار والتركيز على التعليم القائم على التفكير النقدي بدلًا من التعليم السهل الذي لايتطلب تشغيل عقل الطالب. هذا الأخير هو تصور مزدري للمنهج الوطني السوداني الذي يعتمد بشكل كبير على الحفظ الذي أظهرته إحدى التوصيات "*مراجعة هياكل الإمتحانات الحالية، وخاصة من مؤسسات التعليم الثانوي إلى مؤسسات التعليم العالي.*"

بالإضافة إلى ذلك، أعرب المشاركون عن أملهم في أن تستجيب المناهج الدراسية لمعايير وإحتياجات سوق العمل المحلية والدولية، بما في ذلك إدخال اللغة الإنجليزية إلى جانب اللغات العالمية الأخرى كأدوات للتعليم. وكان أحد التغييرات المتكررة في قطاع التعليم هو "*خلق توازن بين إحتياجات سوق العمل ونسبة الإلتحاق بالتعليم العالي ونسبه التخصصية*. وينبع هذا من التفكير في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب السوداني على الرغم من حصولهم على التعليم العالي.

إضفاء الطابع المؤسسي

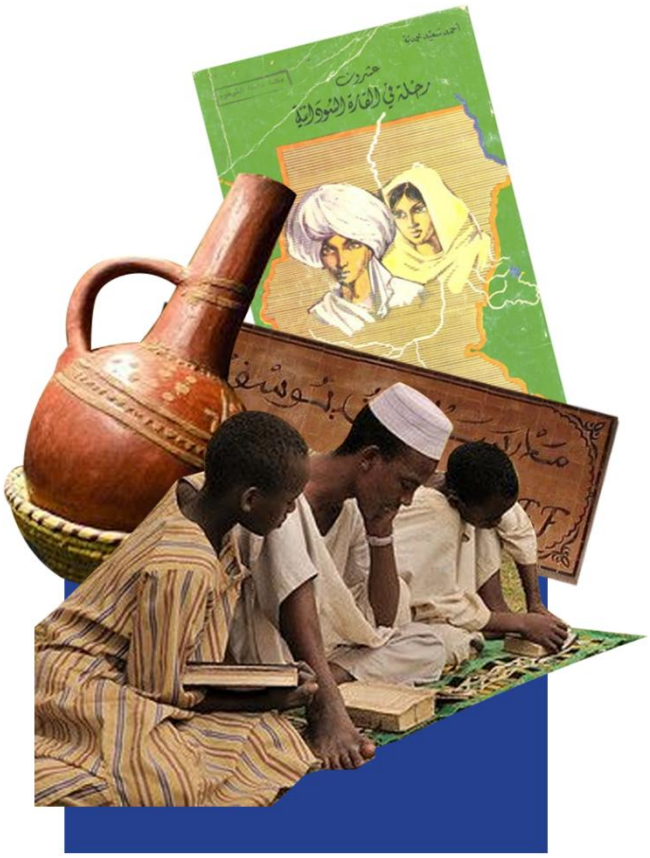

هناك تصور واضح لإضفاء الطابع المؤسسي في قطاع التعليم العام المنشود من خلال أشكال مختلفة.

لتحسين قطاع التعليم بشكل شامل، يجب إتخاذ العديد من المبادرات الرئيسية. ويشمل ذلك زيادة رواتب المعلمين وتزويدهم بخدمات إجتماعية كريمة مثل التخفيضات الضريبية والتأمين الصحي، وكل هذا مع ضمان بقاء التعليم العام مجانياً للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل الجهود لمقاومة الهجرة الخارجية للمعلمين ومكافحة هجرة الكفاءات. وينبغي تخصيص جزء كبير من الميزانية الوطنية للتعليم، مما يشير إلى إرادة سياسية قوية للإستثمار في إعادة بناء هذا القطاع. وينبغي لهذا الإستثمار أن يعطي الأولوية للتدريب المستمر للمعلمين وتزويد المدارس بالأدوات التعليمية اللازمة. يعد تنفيذ آليات مراقبة وتقييم منتظمة لتقييم أداء المعلمين أمرًا ضروريًا، إلى جانب المبادرات الرامية إلى إحياء المكتبات العامة وتعزيز بيئة مدرسية مشجعة. علاوة على ذلك، فإن تنشيط التعليم المهني ومراجعة الأنظمة المتعلقة بالتعليم الخاص لمكافحة الخصخصة، وخاصة على مستوى التعليم الإبتدائي، كل هذا يشكل خطوات حاسمة إلى الأمام.

في الختام، يبدو أن الإستجابات في قطاعي التعليم والصحة لها منظور مشترك حيث يلزم تدخل الدولة الموجه نحو السياسات من أجل رفاهية الجمهور. والأهم من ذلك، نشأ مطلب مشترك لمحاربة خصخصة قطاعي الصحة والتعليم. ويبدو أن هناك دعوة ضمنية نحو محو التفاوتات الإجتماعية والإقتصادية المتأصلة التي أحيت وتجسدت في الوصول إلى هذه الخدمات، من بين خدمات أخرى.

توصيات لقطاع التربية والتعليم

بناءً على أفكار أحد المطلعين وتحليل المشاركين في الإستطلاع، فقد تم اعتبار التوصيات التالية محورية لقطاع التعليم في السودان في المستقبل:

- يجب على المدنيين - بما في ذلك المعلمين - الضغط من أجل حكومة رشيدة تحترم دستورها وتعتبر التعليم المجاني والعادل إلتزامًا حتميًا حيث يتمكن كل طفل سوداني من الإلتحاق بالمدرسة دون أي تكاليف.
- وفي قطاع التعليم العالي، ينبغي للمناهج الدراسية أن تخلق جسراً فعالًا إلى الدوائر الأكاديمية العالمية والدولية، وقد يكون ذلك من خلال العودة إلى تعليم اللغة الإنجليزية.
- وينبغي للحكومات والجهات الفاعلة الدولية أن تساهم في الإستثمار طويل الأجل في التعليم بإعتباره السبيل الوحيد لبناء سلام إيجابي والحد من الظلم الإجتماعي.
- وينبغي للمنظمات غير الحكومية الدولية أن تساهم، إلى جانب الخبراء المحليين، في تدريب المعلمين في مرحلة ما بعد الحرب وتقديم المنح الدراسية لموظفي التعليم العالي.
- يجب على معاهد التعليم العالي البحثية الإستثمار بشكل جدي في سد الفجوة المعلوماتية أثناء الحرب وبعدها، والمساهمة في تقييم الإحتياجات وبناء النسيج الإجتماعي وتعزيز السلام.

- وينبغي منح خبراء التعليم الفرصة لإعادة تصميم نظام التعليم بحيث يقوم على مبادئ التنوع الإجتماعي والثقافي والقبول الإجتماعي والدولة التي تركز على المواطنة.

العلاقات الإجتماعية

على عكس قطاعات التعليم أو الصحة أو الحكومة التي تتضمن رؤى واضحة موجهة نحو الطلب، يناقش هذا القسم رؤى موجهة نحو الناس فيما يتعلق بكيفية إدراكهم للمواقف المبنية إجتماعيًا مثل التماسك الإجتماعي والمساواة بين الجنسين ووضع المرأة بالإضافة إلى الأعراف الثقافية. إن المستقبل المتخيل لأمة متماسكة إجتماعياً يعتمد أكثر على المسؤوليات المشتركة والعمل الجماعي، وتحمل الإجابات رؤى أعلى متفاوتة وعلى مدى إدراكهم أن لديهم أدوارًا في تحقيق هذه الرؤى.

التماسك الإجتماعي والعدالة الإجتماعية

طلب الإستطلاع من المشاركين ترتيب مدى رضاهم عن الوضع الحالي للتماسك الإجتماعي في السودان. وتنقسم استجابات الذروة بالتساوي بين عدم الرضا التام بنسبة 27.6٪ والموقف المعتدل بين الحيادي بنسبة 27.6٪. ويفسر هذا الإنقسام الحاد، الإرتباك المنعكس أدناه في الإستجابات النوعية بأن إعادة بناء مجتمع سوداني متماسك إجتماعيًا من رماد الصراع هو سؤال يصعب الإجابة عليه.

ما مدى رضاك عن الوضع الحالي للتماسك الاجتماعي في السودان؟

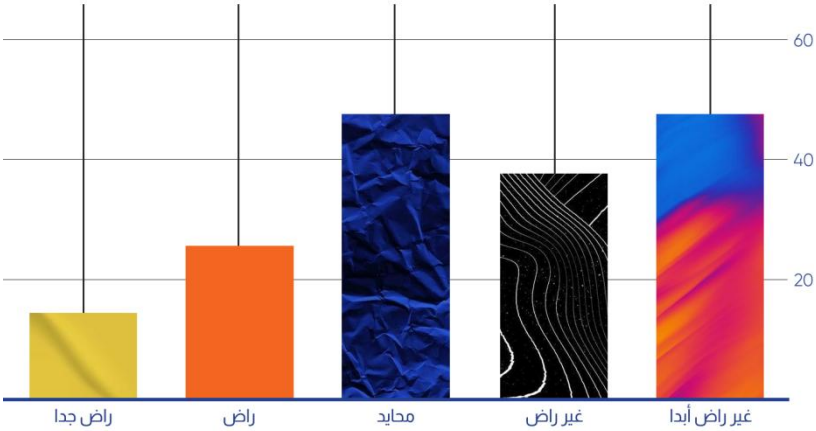

وبالنظر إلى الإستجابات النوعية التي تصور التماسك الإجتماعي في المستقبل، فإن السمة المشتركة بين جميع الإستجابات هي التوقع بأن تحقيق العدالة الإجتماعية وخلق التماسك سيكون عملية طويلة الأمد وغير سهلة. إن التصور حول كيفية ظهور هذه العملية يعد أمرًا مفيدًا للتفريغ. في حين حدد بعض المشاركين ما يجب أن يناضلوا من أجله لتحقيق العدالة الإجتماعية والتماسك الإجتماعي في نهاية المطاف، حدد آخرون ما يجب أن يكافحوا ضده من أجل تحقيق نفس الرؤية.

التمثيل العادل

إن النضال الحيوي من أجل التمثيل العادل لجميع السودانيين بغض النظر عن العرقيات أو الأجناس أو المناطق الجغرافية أو الجنس أو اللغات هو من بين الأولويات القصوى. بالإضافة إلى تكافؤ الفرص والحصول على الخدمات (خاصة التعليم والصحة)، والتوزيع العادل للموارد والثروات مع سياسات تنموية لامركزية متوازنة. وسلط آخرون الضوء على أهمية بناء دستور مستدام يأخذ في الإعتبار تنوع الثقافات والعادات والتقاليد والأعراف لجميع السودانيين وسيادة القانون الخاضعة للمساءلة. ومن بين الإجراءات القانونية الأخرى، اعتبار تعويض ضحايا الحرب البوابة الأولى لتحقيق العدالة[7].

المساواة بين الجنسين ووضع المرأة

ما مدى رضاك عن الوضع الحالي للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في السودان؟

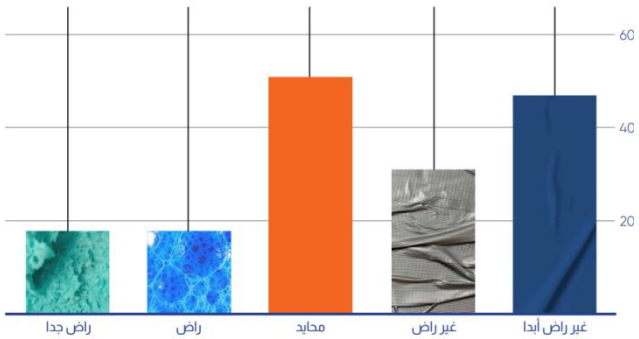

وبنمط مماثل لحالة التماسك الإجتماعي، توزع أفراد العينة بين غير راضين أو 28.5٪ أو محايدين؛ كانوا راضين جزئيًا عن وضع المرأة، 30.9٪ مع تفضيل الأخير أعلى قليلًا. وقد أوضحت مقابلة مع ناشطة مدنية ومدافعة عن حقوق المرأة هذه المعضلة بين عدم الرضا الجزئي والكامل. لقد صُنفت قطاع منظمات المجتمع المدني النسائية قبل

صراع 15 أبريل على أنه لا يزيد عن 5 من أصل 10 - مما يعني أن الواقع كان بالفعل مرضيًا نسبيًا لوضع المرأة في الدول المجاورة الإقليمية في أفريقيا والشرق الأوسط. وبررت ذلك من خلال النظر إلى السياق السياسي القمعي والمتقلب للغاية الذي تعمل فيه المجموعات النسائية

"حتى قبل الحرب... يتم دائمًا فحص المنظمات التي تقودها النساء بإعتبارها متطرفة وتحاول تطرف النساء.... لقد تم استهدافنا بشكل خاص لأننا عملنا في مجال حقوق المرأة في البيئات المنزلية وقانون الأحوال الإجتماعية."

ونظراً لهذه العوائق السياسية والمجتمعية طويلة الأمد، فقد تطلعت الإجابات على الإستطلاع إلى تحسن وضع المرأة في السودان المستقبلي؛ في حين اعتبر البعض أن سيادة القانون المستدامة وعمليات السلام الإيجابية من شأنها أن تقلل ضمناً الفجوات بين الجنسين وتحسين وضع المرأة. وذهبت غالبية الإجابات إلى تصور مسارات محددة لتحقيق وضع أفضل للمرأة:

- المسار الأول هو في الأساس مسار قانوني وموجه نحو السياسات؛ بدءاً ببناء الدستور الذي ينبغي أن يحمي الأحكام المتعلقة بالمرأة ويمهد الطريق لحماية حقوق المرأة بالقانون. ويجب أن يشمل ذلك أيضًا تغيير قوانين الأحوال الشخصية التي كانت تمثل مشكلة بالنسبة للطلاق والمتزوجات والأمهات العازبات. وينبغي أيضاً أن تلتزم القوانين بالمراسيم الدولية وأن تكون أكثر تشدداً في تجريم الإنتهاكات ضد المرأة ومساءلة فعالة لصالحها.
- أما المسار الثاني فهو مبني أكثر على المستوى الإجتماعي؛ مشدداً على أن المرأة يجب أن تحصل على الأدوار نظراً للمسؤوليات الكبيرة التي تتحملها. وينبغي تعميم المساواة بين الجنسين في برامج التربية المدنية لتوضيح قيم احترام أدوار المرأة. وسلطت ردود أخرى الضوء على أن تحقيق المساواة بين الجنسين يتطلب تمثيلًا أفضل للمرأة في هياكل السلطة وصنع السياسات، مع إتباع نهج متعدد الجوانب يتطلب مشاركة الجميع. وأوضح أحد المشاركين أن

"الحالة المثالية لتحقيق المساواة بين الجنسين تتطلب جهودًا متضافرة من جانب الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد لتحدي الصور النمطية المتعلقة بالجنسين، ومعالجة العوائق المنهجية التي تحول دون المساواة بين الجنسين، وتعزيز تمكين جميع الأفراد، بغض النظر عن جنسهم."

التغيير من الداخل؛ التغيير السلوكي والمفاهيمي

وسواء كان الهدف تحسين وضع المرأة وسد فجوة عدم المساواة بين الجنسين، أو العمل على بناء التماسك الإجتماعي ومعالجة عدم المساواة الإجتماعية والإقتصادية التاريخية الأوسع، فقد تم التأكيد مرارًا وتكرارًا على التغيير الحتمي في السلوكيات والمفاهيم عبر المشاركين في الإستطلاع. يتضمن هذا التغيير بشكل أساسي ترسيخ وتعميق فكرة أن الإختلافات مبررة بين الولايات التعددية في السودان، مع الأخذ بهذا المبدأ كخطوة نحو فهم التعددية الإجتماعية والثقافية وقبول التنوع في نهاية المطاف.

بالإضافة إلى ذلك، أكد المشاركون على أن المساواة في الحقوق والمسؤوليات يجب أن تكون على أساس المواطنة فقط وليس الجنس أو العرق أو اللون بالإضافة إلى التعلم الجماعي لإعلاء مبدأ الإنتماء للوطن على الإنتماء الحزبي أو العرقي أو المنطقة. ويتوقف هذا على النتائج التي توصلت إليها تصورات الحكم المستقبلي التي تتمحور حول المواطن. ومن خلال ذلك، سيساهم السودانيون بشكل جماعي في ترسيخ مبادئ قبول بعضهم البعض والإحترام المتبادل والتضامن خاصة تجاه المرأة. شاركت إحدى المشاركات طموحها

"تعميم فهم أن حقوق النوع الإجتماعي هي حقوق الإنسان وأنها لا تنتقص من حقوق الآخرين!"

توصيات للمجتمع المدني

عند استكشاف التوصيات الملموسة التي من شأنها تمكين المجتمع المدني من الوصول إلى إمكاناته المستقبلية، قدم العديد من المطلعين الذين يقودون الحركات الشعبية والمنظمات التي تركز على النساء والشباب مسارات العمل التالية:

- يجب على المجتمع المدني الضغط على الحكومة المقبلة لوضع قوانين وتشريعات وسياسات غير منحازة للعرق أو الإنتماء أو الجغرافيا أو الأيديولوجية السياسية أو الجيل أو الجنس. فضلًا عن الضغط من أجل ممارسة قوانين الحماية هذه على أرض الواقع وعبر قطاعات مختلفة: الخدمة المدنية، والميزانية الوطنية، والزراعة والصناعة، وملكية الموارد.
- يجب أن يكون المجتمع المدني حيويًا ومستنيرًا، مع الإهتمام بالمساهمة المعرفية والمساهمة المفاهيمية في الحراك الإجتماعي.
- وينبغي للمجتمع المدني أن يتعلم كيفية العمل بشكل جماعي والإعتماد على القوة في الداخل أكثر من التشتت والتنافس على الموارد وعدم إحترام مساهمة الأقران.
- يجب على المجتمع المدني استخدام وسائل التواصل الإجتماعي كأداة قوية لإرسال رسائل فعالة وإنشاء خطاب مضاد للعنف الشديد والتشرذم الإجتماعي.

توصيات للمجتمع المدني الذي يركز على الشباب

تحتاج منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية إلى التعامل مع الشباب بقدرات مختلفة؛ التمثيل بين الشباب أنفسهم يتجاوز النهج الذي يركز على الجغرافيا مثل إشراك أولئك الذين نجحوا في الفرار عبر الحدود الدولية وغيرهم ممن بقوا داخل السودان.

وينبغي أن يكون دعم مبادرات الشباب بمثابة تدخلات طويلة المدى تتجاوز المساعدات الغذائية وتتجاوزها لحماية جيل الشباب من الإنزلاق إلى التطرف العنيف وخطاب الكراهية. كما يجب أن توازن التدخلات القائمة على الشباب بين المكونات الناعمة والصلبة خاصة بعد حرب 15 أبريل.

توصيات للمجتمع المدني الذي يركز على المرأة

- على الرغم من مرارة إحتياجات الحرب الملحة، يجب أن تتمتع المنظمات النسائية بالشجاعة اللازمة لتبني طبيعة التدخلات التي تتطلع إلى ما هو أبعد من الإحتياجات الأساسية اليومية؛ النظر في التدخلات المبتكرة طويلة المدى التي تستجيب للنوع الإجتماعي مع تصور لواقع ما بعد الحرب الذي يغير إحتياجات المرأة وقوانينها وسياساتها.
- يجب على المنظمات النسائية إعطاء الأولوية للعمل بين الحركات النسوية والنساء المنسيات، من خلال خلق روابط أفقية وتشجيع التعلم المتبادل وتشجيع سد الفجوة بين

الأجيال بين المجموعات النسائية داخلياً والفجوة الإقليمية بين المجموعات النسائية السودانية والإقليمية.

- اعتماد المسار الأول للتغيير السلوكي الإجتماعي المقترح من خلال التشريعات والقوانين، مقترح توصية بإنشاء لجنة للنوع الإجتماعي ضمن مفوضية العون الإنساني. لقد لعبت مفوضية العون الإنساني بشكل سيء السمعة دور المنظم والقامع للمجتمع المدني والجهات الفاعلة التنموية غير الربحية على حد سواء، حيث عانى الأول بصورة أكثر صرامة. ومع مثل هذه اللجنة، سيتم تطوير العمليات التي تراعي الفوارق بين الجنسين داخل المجتمع المدني وتساهم في التمثيل التدريجي للمرأة في دوائر صنع القرار.
- يجب على المجتمع الدولي أن يعترف بدور المرأة خاصة بعد الحرب؛ إن كيفية استجابة المؤسسات الدولية لإحتياجات المرأة في قطاعات التمويل والزراعة والتعليم والصحة ستكون حاسمة لمستقبل السودان.

الثقافة والروتين

بالنظر إلى العادات والتقاليد والروتينات التي يعتز بها المشاركون في هذا الإستطلاع كثيرًا في حياتهم في السودان، كشف التحليل النوعي باستخدام تكرار استخدام الكلمات بين المشاركين في الإستطلاع أن الكلمة الأكثر شيوعًا التي يعتز بها المشاركون كممارسة ثقافية في السودان هي المعاملة بالمثل (التكافل). بشكل عام، ركزت غالبية الممارسات التي ذكرها المشاركون على القيم الجماعية مثل التضامن والتسامح والتواصل والرعاية والدعم المتبادلين والتعايش السلمي والطائفية والإستعداد لمواصلة دعم الصمود والسعي من أجل الحرية (والذي تجسد بين المشاركين خلال ثورة ديسمبر) والمساعدات المجتمعية.

وركزت إستجابات أخرى على تجليات هذه القيم والمبادئ في السياق السوداني، مثل ظاهرة النفير وهو العمل الجماعي المجتمعي في حالات الطوارئ، بالإضافة إلى العمل التطوعي المدني مثل مبادرات غرف الإستجابة للطوارئ، والمطابخ المركزية - المعروفة تقليدياً باسم (التكية). ومن المظاهر الأخرى للطائفية التجمعات المجتمعية في شهر رمضان والتعبير عن قيم الضيافة في الأماكن الخاصة والعامة، وروابط الجوار القوية التي تم توضيحها في الزيارات اليومية وتجمعات الأحياء، وحسن ضيافة الزوار وخاصة الغرباء، والتحمل الجماعي للأطفال بين الأسرة الممتدة وأفراد المجتمع المحلي، وتجمعات الأعراس والجنازات وجمع الأموال لأصحاب هذه المناسبات، والتنشئة الإجتماعية اليومية خاصة بين الشباب في زوايا بائعات الشاي (ستات الشاي) وبين النساء في تجمعات القهوة المنزلية (الجبنة)، وتمرين كرة القدم في الحي (دافوري) وغيرها من الألعاب الرياضية، والحياة الريفية وخاصة الزراعة والتعاون في موسم الحصاد (الدرت)، وعادات حل النزاعات المحلية (الجودية).

وبالإنتقال من القيم الممارسة إلى التراث الثقافي، ركزت بعض الردود على التقاليد والأعراف التي افتقروا لممارستها في السودان قبل النزاع، ومن بين أولى تلك العادات عادات الزفاف التقليدية (مثل الجرتق ورقيص العروس والحناء) والرقصات التقليدية والفولكلور الموسيقي الغني. والتجمعات الموسيقية المتنوعة والطب التقليدي وتقاليد زيارة المعالجين الدينيين والروحيين مثل الفروع الصوفية. علاوة على ذلك، ذكر المشاركون ثقافة المصافحة في التحية، وثقافة احترام المرأة بمساعدتها في حمل الأشياء الثقيلة في الشارع أو تركها تجلس في مقعدك في وسائل النقل العام.

ولم يلاحظ أي فرق بين ما يحنوا له من عادات وتقاليد السودان وبين ما يحرصون على الإستمرار فيه عند عودتهم إلى مناطقهم. لكن التركيز كان واضحاً على تأكيد التضامن والمعاملة بالمثل، وعادات الضيافة، واحتضان ثقافة العطاء والأخذ، بالإضافة إلى التجمعات المجتمعية، خاصة في حفلات الزفاف. وبما أن 76٪ من المشاركين نزحوا بسبب النزاع ويعيشون حاليًا حياة كلاجئين/مهاجرين/أجانب، فمن المفهوم لماذا يتوق العديد من المشاركين إلى الشعور بالمجتمع وتقاليد التضامن.

السودان الذي لم نعد نريد رؤيته

وبينما تمحورت العادات والممارسات المنشودة حول سعة حيلة الشعب السوداني كمجتمعات والقيم الإيجابية المتجذرة في ثقافاتهم، كانت الإستجابات حول القيم السلبية تعكس بشكل مدروس الجوانب غير المرغوب فيها لنفس الممارسات. من بين أمور أخرى، كانت كلمة العنصرية هي الكلمة الأكثر تكرارًا عند الإستفسار عن العادات أو التقاليد أو الروتين الذي يرغب المشاركون في عدم الإستمرار فيه في السودان المستقبلي. إلى جانب **العنصرية** والقبلية والتمييز والهوية العنصرية والعنف (خاصة العنف المطبع) وخطاب الكراهية وأي شكل من أشكال التنمر أو المزاح أو إساءة استخدام الممارسات الثقافية أو التقاليد أو المناطق الجغرافية أو العرق أو اللغات أو الألوان أو الجنس. هذه كلها تعبيرات متنوعة عن العنصرية والتمييز اللاشعوري أو العلني.

بالإضافة إلى ذلك، تجلت كلمة العنصرية في ممارسات مختلفة حددها المشاركون؛ مثل ترتيب الزيجات على أساس عنصري، وتحديد الهوية على أساس عرقي (على سبيل المثال، السؤال المتكرر عن القبيلة التي ينتمى إليها الفرد كوسيلة للقولبة النمطية أو التمييز) والتحيز إلى العرق الذي تنتمي له من خلال العنف[8] .وكان الرد الثاني الأكثر شيوعًا هو **الإسراف في الإنفاق على مراسم الزفاف** وكذلك على الجنازات والأعياد الأخرى، مما يجعل من الصعب على الشباب إكمال مثل هذه الإحتفالات. وجاء في المرتبة الثالثة *عدم احترام* الأقليات والفئات الضعيفة والأطفال والنساء؛ لقد تم ذكر كلمة **ختان الإناث** بشكل متكرر كمظهر من مظاهر عدم الإحترام وكذلك العنف ضد النساء والفتيات. وعلى نفس الترتيب، ذكرت الردود في المقام الرابع استغلال الأزمات والنهب والجشع كممارسات شريرة تزايدت في سياق الحرب، مثل أخذ العمولات المرتفعة (السماسرة) أو الفائدة المرتفعة (الربا) وإساءة استخدام نظام الدعم المجتمعي دون المساهمة فيه. تتوافق هذه النتائج مع التجارب المتكررة لغالبية المشاركين الذين نزحوا بسبب الصراع المستمر.

وكان مستجيبون آخرون فيما يخص العادات، رغبوا في أن يتوقف الفساد بأشكاله المتنوعة مثل إساءة استخدام السلطة الشخصية أو العائلية، ودفع الرشاوى، واستخدام الوسطاء والقنوات غير الرسمية، والخداع للإفلات من العقاب والإفلات من العقوبة، والمنافسة غير العادلة وخيانة الأمانة خاصة تجاه الأصول العامة.

تأسيس روتينات جديدة

إن الإجراءات الروتينية الجديدة التي يأملها المشاركون منغمسة في ثلاث كلمات موضوعية رئيسية؛ أول وأهم كلمة تم ذكرها هي **تقبل الأخر**؛ وشمل ذلك أيضًا الإحتفال بالتنوع والتسامح مع الإختلاف والتعايش السلمي والتواصل والترابط في المجالين العام والعائلي. وبعد التطلع إلى القبول المتبادل، جاءت كلمة **الإنتماء** في المرتبة الثانية مع عبارات مثل حب السودان/الوطن، والشعور بالإنتماء الوطني مع اعتناق الهوية المشتركة "السودانية" والإحتفال بها. وربطت الردود هذا الإنتماء بالإلتزام بالقانون والإحترام والإنصاف أمام القانون وعلى أساس المواطنة المتساوية. وعلى نفس الترتيب، جاءت كلمة **الإحترام** في الأولوية الثالثة؛ والتي تشمل احترام الوقت، واحترام أخلاقيات العمل، وبناء الشعور بالإلتزام، بالإضافة إلى احترام الخصوصية والحدود وأيضا احترام المسؤوليات على حساب الحقوق المطلوبة.

الإستنتاجات

لقد تأثرت جميع طبقات المجتمع السوداني بشكل كبير بصراع أبريل 2023. لقد ضرب النزوح الجماعي وفقدان سبل العيش وانعدام الأمن الجماعي جوهر الهوية السودانية ودفع إلى التفكير الإستبطاني في أسباب الصراع. ومن بين هذه الأسباب، يُلاحظ بالإجماع أن التماسك الإجتماعي الهش والإنقسامات الإجتماعية هي دوافع الصراع التي يجب حلها في السودان المستقبلي، من أجل توفير الشعور بالسلامة والأمن كأساس للتنمية المستدامة. يتم التحقق من صحة ذلك من خلال الكلمة الأكثر تكرارًا وهي "العنصرية" والحاجة الواضحة للشمول والتنوع في التعليم والصحة والحكم.

ولا تزال الطريقة المثالية لمعالجة هذه الإنقسامات الإجتماعية موضع خلاف إلى حد كبير في جميع المجالات. ويعتقد الأفراد أن المجتمع المدني والهياكل الحكومية التي تركز على المواطن هي الجهات المعنية التي ينبغي لها أن تقود هذا التغيير - بإشراك الشباب والنساء عبر الخطوط المتقاطعة. في هذا الصدد، لوحظ الإنفصال المفاهيمي. يرغب الأفراد في أن يلعب المجتمع المدني دوراً حارساً لضمان تلبية مطالب الديمقراطية والمواطنين؛ ومع ذلك، فإن أدوارهم تتداخل مع الحكومة. وبالمثل، يعتقد الأفراد أن الحكومة المنتخبة ديمقراطياً من شأنها أن تحمي مستقبل السودان؛ ومع ذلك، فهي تدحض بشكل قاطع اللاعبين السياسيين الموجودين.

وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى مجتمع مدني جديد ومبتكر ومستجيب وفاعلين سياسيين يظهرون القومية الحقيقية والجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة الذين يعطون الأولوية حقًا لإحتياجات المواطنين ومطالبهم وأصواتهم. يتم التركيز على المصطلح الشامل "المواطن"؛ وسيلة أخرى لحماية الحقوق المتساوية للسودانيين عبر مختلف خطوط التقسيم الاجتماعية والثقافية والعرقية.

وفي ظل مثل هذه الحكومة والمجتمع المدني المتمحورين حول المدنيين، يُفترض أن يكون تقديم الخدمات المجانية والمنصفة وعالية الجودة بمثابة منتج ثنائي طبيعي. وهذا فارق صارخ عن التنمية غير المتكافئة وخصخصة تقديم الخدمات في مجالي الصحة والتعليم، مما أدى إلى توسيع الفجوات الإجتماعية وعزز التسلسل الهرمي الإجتماعي العنصري غير المعلن في السودان قبل الحرب. على الرغم من أن هذه التناقضات التنموية لم يتم معالجتها بنجاح من قبل المجتمع المدني أو الجهات الفاعلة في مجال التنمية في السودان قبل الحرب، إلا أن جميع الإستجابات تقريبًا أظهرت اعترافًا بالفجوة في خدمات التعليم والصحة بين العاصمة والأطراف.

لقد كان لتجربة النزوح الجماعي الحالية تأثير شديد على التجربة السودانية؛ خلق حنين لا مثيل له للجماعانية والتكافل. تعتبر التجمعات التقليدية والإجتماعية على حد سواء عنصرًا مفقودًا بشدة في الثقافة السودانية اليومية. وهذا يسلط الضوء على رغبة المجتمعات السودانية النازحة في إعادة خلق الشعور بالإنتماء للمجتمع من خلال تعزيز المساحات المشتركة الآمنة للتواصل والمشاركة.

إلى جانب الدعم الإجتماعي، تمثل الثقافة المجتمعية في السودان أكبر إمكانات للتنمية المستقبلية. وكما أشار أحد المطلعين الطبيين

"هناك ثقافة النفير حيث يدعم المجتمع نفسه ولدينا موارد ضخمة غير مستغلة؛ ليس فقط التمويل ولكن المتطوعين."

وقد رددت هذه المشاعر غالبية المشاركين الذين اعتقدوا أن لديهم دورًا يلعبونه في المساهمة في مستقبل السودان من خلال الإجراءات التي تدعم المجتمع المدني أو التعبئة السياسية. وتحقيقًا لهذه الغاية، من الواضح أن الشباب السوداني، عبر خطوط الهوية المتقاطعة، على استعداد لدعم مستقبل السودان ويجب منحهم الفرص للمشاركة في دوائر صنع القرار بدءًا من الجهود المبذولة لإنهاء الحرب.

مراجع

1 Carter Center, "Sudan's Youth and the Transition: Priorities, Perceptions and Attitudes", August 2021

2 SIHA Network, "PEACE TALKS. Who listens?", January 2023

3 Datareportal, Digital 2022: Sudan, February 2022, accessed 2023/11/16

4 Aljazeera News, Sudan's civilians pick up arms, as RSF gains and army stumbles, December ,2023 https://www.aljazeera.com/news/24/12/2023/sudans-civilians-pick-up-arms-as-rsf-gains-and-army-stumbles accessed 2024/05/03

5 World Bank, Unemployment, total (% of total labor force) (national estimate) – Sudan, https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.NE.ZS?locations=SD accessed 2024/04/13

6 It worth mentioning here that some responses consider legal justice as a way forward to achieving social justice. Thus, social justice, within this view, is considered also a transitional justice process.

7 What's traditionally known as (Faza') meaning that biased support to one's own ethnic group including using violence

مصادر صور الكولاج

https://www.saraarnoldbooks.com/

https://stamps.sellosmundo.com/

https://www.pinterest.com/

https://www.facebook.com/

https://sudanscoop.com/

https://www.arabiaweather.com/

https://www.independent.co.uk/

https://allafrica.com/

https://peoplesdispatch.org/

https://eastleighvoice.co.ke/

https://www.noor-book.com/

https://www.linkedin.com/

https://www.tiktok.com/

https://www.shutterstock.com/

https://www.tumbex.com/

© Andariya 2024